



جامعة أحمد دراية أدرار - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم التجارية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

الموضوع:

دور الإدارة المحلية في الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي

دراسة حالة الإدارة المحلية لولاية أدرار

إشراف الأستاذ:

➤ د. قويدري عبد الرحمان

من إعداد الطالبتين:

➤ بوشيوان صبرينة

➤ ديداوي هاجر

لجنة المناقشة		
رئيساً	أستاذ محاضر «أ»	د. بلغارية محمد
مقرراً ومشرفاً	أستاذ محاضر «ب»	د. قويدري عبد الرحمان
مناقشاً	أستاذ محاضر «أ»	د. ولد باحمو سمير

السنة الجامعية: 2021/2020

أهدي عملي المتواضع هذا ، إلى من غادر الحياة و لم يغادر قلوبنا إلى روح أبي، هاهو
أطل اليوم الموعود و أنت ليس لك بيننا وجود.. شاء القدر أن ترحل عنا فما لنا غير أن
نقول قدر الله و ما شاء فعل أغتمدك الله برحمته الواسعة و جعلك من أهل الجنة آمين.
إلى الشمعة التي احترقت لتضيء دربي وسهرت الليالي لأجلي إلى بهجتي في هذه الحياة
إلى من كانت و مازالت سندي و قدوتي و مصدر قوتي ..
إلى من سعت و جاهدت لوصولي لما أنا عليه اليوم .. ولا تكفي لا الكلمات و لا العبارات
في حقها فهي دنيتي و قرّة عيني أُمي الغالية.
إلى سندي في الحياة زوجي العزيز حفظه الله
إلى أخوتي كل باسمه والى كل الاقارب والى أصدقائي والى كل من تحملهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي
إلى رفيقة المشوار ديداوي هاجر اللاتي قاسمتي لحظاته رعاها الله ووفقها.. وجميع دفعة
..2022/2021

بوشيوان صبرينة

إهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع..إلى بهجتي في هذه الحياة إلى من كانا و مازالا
سندي و قدوتي و مصدر قوتي ..إلى من افنوا العمر من أجل سعادتي و راحتني
..إلى من سعوا و جاهدوا لوصولي لما أنا عليه اليوم ..إلى و إلى.. ولا تكفي لا
الكلمات و لا العبارات في حقهما فهما دنياي و دنيتي و قرّة عيني اللهم أمني و

أبي لآخر عمري

.. إلى إخوتي أسأل الله أن يوفقكم و يحقق مرادكم ..إلى كل أعمامي وعماتي
وأخوالي وخالاتي.. إلى كل عائلتي و صديقاتي دون أن أنسى أحد.
إلى رفيقة المشوار بوشيوان صبرينة اللاتي قاسمتني لحظاته رعاها الله ووفقها..

وجميع دفعة 2022/2021..

إلى كل من لهم أثر في حياتي..

ديداوي هاجر

الشكر و التقدير:

الحمد و الشكر لله كثيرا على نعمه التي انعم علينا، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم و اللهم بارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد، بقول رسولنا الكريم : (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) نتوجه بالشكر للأستاذ المشرف لما قدمه لنا من توجيهات و إرشادات و نتقدم كذلك بشكرنا إلى الأستاذ ولد باحمو سمير على توضيحاته و الإجابة على أي غموض أو استفسار، و الشكر و التقدير لجميع أساتذة الجامعة و الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسنا منذ بداية المشوار الدراسي الجامعي ، الشكر كذلك لإدارتنا إدارة العلوم التجارية و الشكر و التقدير لكل عامل أو عاملة فردا فردا في جامعة أحمد دراية لولاية أدرار

و نشكر كل من ساهم في بناء هذا العمل من قريب أو بعيد.

الفهرس

فهرس المحتويات

مقدمة عامة

- توطئة: أ
- إشكالية البحث: ب
- فرضيات الدراسة: ب
- أهداف البحث: ب
- أهمية البحث: ج
- دوافع اختيار موضوع البحث: ج

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية والرقابة والتجهيز العمومي

- تمهيد: 6
- المبحث الأول: ماهية الإدارة المحلية. 7
- المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية. 7
- المطلب الثاني: أهداف ووظائف الإدارة المحلية. 8
- المطلب الثالث: عوامل نجاح الإدارة المحلية. 9
- المبحث الثاني: عموميات حول الرقابة المالية. 11
- المطلب الأول: مفهوم الرقابة وأهميتها. 11
- المطلب الثاني: أهداف الرقابة المالية. 12
- المطلب الثالث: خطوات وخصائص الرقابة المالية. 13
- المبحث الثالث: ماهية عمليات التجهيز العمومي. 14
- المطلب الأول: مفهوم نفقات التجهيز العمومي 14
- المطلب الثاني: أنواع نفقات التجهيز العمومي. 16
- المطلب الثالث: الرقابة على تنفيذ نفقات التجهيز. 17
- خلاصة الفصل: 19

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- تمهيد: 21
- المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالإدارة المحلية. 22
- المطلب الأول: عرض الدراسات سابقة متعلقة بالإدارة المحلية. 22
- المطلب الثاني: مناقشة الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية. 24
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة للرقابة في تنفيذ عمليات التجهيز العمومي. 25
- المطلب الأول: عرض الدراسات المتعلقة بالرقابة في تنفيذ عمليات التجهيز العمومي. 25
- المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة المتعلقة بالرقابة في تنفيذ عمليات التجهيز العمومي. 27
- خلاصة الفصل 28

الفصل الثاني: الدراسات الميدانية

- تمهيد: 30
- المبحث الأول: تقديم عام حول ولاية أدرار وصلاحيات مجتمع وعينة الدراسة. 31
- المطلب الأول: مفهوم الولاية أدرار و تطورها التاريخي وهيئاتها. 31
- المطلب الثاني: صلاحية أداة الدراسة. 33
- المطلب الثالث: صلاحية استبانة الدراسة. 34
- المبحث الثاني: التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة 44
- المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة حسب النسب والتكرارات. 44
- المطلب الثاني: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة حسب المتوسطات والانحرافات المعيارية. 49
- المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة. 53
- المبحث الثالث: اختبار الفروض 57
- المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى. 57
- المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية. 60
- المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة. 64

67 خلاصة الفصل الثاني:
69 خاتمة
69 نتائج الدراسة:
70 أفاق الدراسة:
72 قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجدول رقم (1-1): الفرق بين ميزانية التسيير وميزاني التجهيز	15
02	الجدول رقم(2-3): الصدق الداخلي لعبارات محور الإدارة المحلية	36
03	الجدول رقم (3-3): الصدق الداخلي لعبارات محور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي	37
04	الجدول رقم (3-4): صدق الاتساق البنائي للاستبيان	38
05	الجدول رقم (3-5): الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمحور الإدارة المحلية	40
06	الجدول رقم(3-6): الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمحور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.	41
07	الجدول رقم (3-7): الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للاستبيان	42
08	الجدول رقم (3-8): توزيع أفراد العينة حسب الجنس	44
09	الجدول رقم (3-9): توزيع أفراد العينة حسب العمر.	45
10	الجدول رقم(3-10): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	46
11	الجدول رقم(3-11): توزيع أفراد العينة حسب عامل المستوى الإداري	47
12	الجدول رقم (3-12): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العلمية	48
13	الجدول رقم(3-13): خصائص عامل الجنس حسب تأثيره على الإجابات	49
14	الجدول رقم:(3-14): خصائص عامل العمر حسب تأثيره على الإجابات	50
15	الجدول رقم (3-15): خصائص عامل المؤهل العلمي حسب تأثيره على الإجابات	51
16	الجدول رقم (3-16) : خصائص عامل المستوى الإداري حسب تأثيره على الإجابات	52

52	الجدول رقم (3-17) : خصائص عامل سنوات الخدمة حسب تأثيره على الإجابات	17
53	الجدول رقم (3-18): المتوسطات المرجحة للأسئلة ذات الخمس خيارات	18
55	الجدول رقم(3-19): البيانات الوصفية لعبارات محور الإدارة المحلية.	19
56	الجدول رقم(3-20): البيانات الوصفية لعبارات محور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.	20
58	الجدول رقم (3-21): للفرق بين متوسطي النوع لمحور T-TEST اختبار الإدارة الإدارة المحلية	21
59	الجدول رقم (3-22): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى	22
60	الجدول رقم(3-23): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى	23
60	الجدول رقم (3-24): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى	24
61	الجدول رقم (3-25): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى	25
62	الجدول رقم(3-26): للفرق بين متوسطي النوع لمحور T-TEST اختبار الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.	26
63	الجدول رقم(3-27): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى	27
64	الجدول رقم (3-28): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى	28
64	الجدول رقم(3-29): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى	29
65	الجدول رقم(3-30): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى	30
66	جدول رقم (3-31): نموذج الانحدار الإدارة المحلية والرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي	31
66	الجدول رقم(3-32): تحليل التباين في المتوسطات بين الإدارة المحلية	32

	والرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي	
67	الجدول رقم(3-33): تحليل الانحدار للادارة المحلية على الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي	33

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
9	الشكل (1-1): أهم وظائف الإدارة المحلية	01
18	الشكل (2-1): كيفية إبرام الصفقات العمومية	02
44	الشكل(3-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل الجنس.	03
46	الشكل (4-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل العمر	04
47	الشكل (5-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل المؤهل	05
48	الشكل (6-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل المستوى الإداري	06
49	الشكل (7-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل الخبرة العلمية	07

مقدمة

✓ توطئة:

إن تعدد وظائف الدولة وتنوع مشكلاتها من جهة وتعدد متطلبات العصر من جهة أخرى أدى إلى ازدياد القناعة بضرورة تبني آليات أخرى لتخفيف العبء على الإدارة المحلية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية والسلطات المحلية والذي يعرف بنظام اللامركزية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري، حيث أصبح يحمل العصر الحديث صبغة عالمية تبنته معظم دول العالم.

ولقد تبنت الجزائر وغيرها من الدول نظام اللامركزية الإدارية، وعملت على إرساء إدارة محلية، تتماشى حسب متطلبات ومستجدات كل مرحلة من المراحل التي مر بها تطبيق نظام اللامركزية من الاستقلال إلى يومنا هذا.

إن الإدارة المحلية ليست ابتكارا حديثا للإنسان بل أنها لازمت البشرية منذ القدم وحتى الآن، ويؤكد العديد من الكتاب أن الإدارة المحلية تعد أحسن تطبيق للديمقراطية في الإدارة، باعتبار أنها نظام يضمن الحريات ويتفق مع المبدأ الديمقراطي الذي يستلزم مشاركة المواطنين لحل مشاكلهم وتنظيم حياتهم على نحو يحقق الحرية والرفاهية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

تعتبر الإدارة المحلية فرعا من فروع الإدارة العامة، وتقوم على أساس تزويد الهيئات المحلية بسلطات من شأنها تمكينها من إدارة شؤون الوحدة المحلية بما يكفل سد حالات المجتمع المحلي، فنجدها تعني أساسا بتوزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين أجهزتها المركزية في العاصمة وبين الإدارات المحلية في مختلف الولايات، وبالتالي فهي أسلوب للتنظيم الإداري الذي يسعى لتحقيق اللامركزية.

والرقابة من المواضيع الهامة في حقل العلوم الإدارية، ذلك أنها الوظيفة التي تساهم في منبوع وقوع الضرر على عدة مستويات منها الاقتصادية، السياسية والمالية.

ومن هذا المنطلق اهتمت الدول والمجتمعات بعملية الرقابة بكل صورها وأشكالها باعتبارها أحد الوظائف والعناصر الأساسية في تحسين وتسيير وفعالية الإدارة العامة.

ونظرا لأهمية النفقات العمومية سواء من حجمها وآثارها فان الدولة تسعى إلى ترشيد نفقاتها حيث بادرت بإجراء عدة إصلاحات تهدف للحفاظ على المال العام واستغلاله بأكثر فعالية وكفاءة ومن هذا تأتي أهمية الرقابة المالية التي تهدف إلى مطابقة الأعمال ذات الأثر المالي للنصوص القانونية وترشيد استغلال الأموال العمومية وبالتالي تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من إنفاقها.

✓ إشكالية البحث:

مما سبق ذكره حول دراسة دور الإدارة المحلية في الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي، ومن أهمية السبل الكفيلة لتفعيل الرقابة حيث تعاني أغلب الولايات الوطن من قلة الرقابة على ترشيد نفقات التجهيز العمومي، واستنادا على دراسة حالة في الإدارة المحلية لولاية أدرار لسنة 2021/2022 فإن إشكالية هذا البحث يمكن صياغتها على النحو التالي: ما الدور الذي تلعبه الإدارة المحلية في الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي؟

بالاعتماد على الإشكالية المطروحة تأتي التساؤلات التالية:

- ✓ فيما تتمثل الأطر العامة لكل من الإدارة المحلية والرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي؟
- ✓ فيما تكمن العلاقة بين الإدارة المحلية والرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي؟
- ✓ هل يوجد تطبيق لمفاهيم الرقابة المالية في أوساط المؤسسات مديرية الإدارة المحلية الجزائرية ذات الطابع الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة مديرية الإدارة المحلية بأدرار لمفاهيم الإدارة المحلية عند مستوى معنوية 5%.
- ✓ لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة مديرية الرقابة المالية بأدرار لمفاهيم عمل الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي عند مستوى معنوية 5%.
- ✓ لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للإدارة المحلية على الرقابة في تنفيذ عمليات التجهيز العمومي لتحقيق ميزة تنافسية لدى عمال مؤسسة مديرية الإدارة المحلية بأدرار عند مستوى معنوية 0.05.

✓ أهداف البحث:

من خلال العرض السابق لمشكلة البحث، تمثل هذه الدراسة محاولة نظرية وتطبيقية لمعرفة الدور الذي تلعبه الإدارة المحلية والرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف لتحقيق ما يلي:

- ✓ تسليط الضوء على دور البارز الذي تلعبه الجماعات المحلية لتحديد الآليات والسبل التي تمكنها من تفعيل رقابتها المالية للحفاظ على ترشيد الإنفاق العام ومواجهة التحديات التي تقف عقبة أمامها من أجل تحقيق أهدافها المرجوة.
- ✓ تبيان أهمية استعراض مختلف المشاكل والتحديات الرقابية المالية المتعلقة بالإدارة المحلية والأسباب التي تمنعها من الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.
- ✓ ضرورة الحرص على دراسة وتحليل وضعية الرقابة المالية للإدارة المحلية وإعطاءها الأولوية.

✓ أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية جانب البحث، والذي يخص تجسيد اللامركزية وإعطاء استقلالية أكبر للإدارة المحلية والجماعات المحلية، حيث شهد هذا المجال اهتماما كبيرا في الأداء نتيجة لحاجته إلى الرقابة التي تحضى بها النفقات العمومية ودورها في التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي، وبالتالي التأثير الكبير على الجماعات المحلية، فلهذا أولت عناية خاصة لهذا المتغير.

✓ دوافع اختيار موضوع البحث:

• الدوافع الذاتية:

- الميل الشخصي لمعرفة كيفية عمل الإدارة المحلية على أنها فرع من الفروع العامة وأصبحت من الأمور الضرورية للسلطات المحلية والمركزية وأولت اهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية.
الدوافع الموضوعية:

- قلة الدراسات التي تناولت موضوع دور الإدارة المحلية .
- إثراء المكتبة بهذا النوع من البحوث.

✓ حدود البحث:

• الحدود المكانية:

اقتصر البحث على مستوى مديرية الإدارة المحلية لولاية أدرار بالتركيز على قطاع الاقتصادي، حيث تم اقتصاره على جانب دراسة وضعية الإدارة المحلية لولاية أدرار.

• الحدود الزمنية:

جرى البحث نظريا ابتداء من شهر ماي من عام 2020 إلى غاية شهر يناير من عام 2021، أما الجانب الميداني فكان ابتداء من شهر يناير من عام 2021 إلى غاية شهر ماي من نفس السنة.

✓ منهجية البحث.

من أجل تحقيق غاية البحث أستخدم كل من المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي في الفصل الاول من الدراسة لتوضيح الإطار النظري والمفاهيم المتعلقة بالإدارة المحلية من جهة وعرض مختلف أدوات ووسائل الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي من جهة أخرى، وذلك عن طريق تجميع المراجع العلمية المتعلقة بالموضوع.

وفي الفصل الثاني تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال الرجوع إلى عديد الدراسات النظرية المتعلقة بموضوع الإدارة المحلية ومن جوانب متعددة، ولكنها لم تتطرق إلى موضوع دور الإدارة المحلية في الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي من اجل توضيح المفاهيم المتعلقة بهم والعناصر المشكلة لهم.

أما الفصل الثالث فقد استخدم المنهج التحليلي بغية تحليل واستنتاج البيانات المأخوذة من واقع الجانب التطبيقي بإتباع أسلوب المقابلة للوصول إلى في الأخير إلى النتائج والاقتراحات على مستوى مديرية الإدارة المحلية بولاية أدرار.

✓ صعوبات البحث:

واجهتنا مجموعة من المحددات عند إعدادنا لهذه الدراسة، ففي الجانب النظري كان المحدد الأساسي هو قلة المصادر العلمية لموضوع الدراسة والرابطة بين المتغيرين والتي يمكن أن تفيد في هذا الجانب.

أما الجانب التطبيقي فقد واجهتنا صعوبة في الحصول على محددتين أساسيين يكمن الأول في صعوبة الحصول على مقياس ملائم ينسجم مع تطبيق هذه الدراسة في المؤسسات مديرية الإدارة المحلية ذات الطابع الاقتصادي، نظرا لاختلاف طبيعة الدراسة مع المفاهيم المكتسبة من طرف المؤسسة محل البحث. أما المحدد الثاني فهو صعوبة تكييف المعلومات المأخوذة مع منهج الدراسة.

✓ تقسيمات البحث:

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم تجميع المادة العلمية الضرورية وتقسيمها إلى ثلاث فصول يكمل بعضها بعضا ندرجها كما يلي:

• الفصل الأول:

في هذا الفصل تم التطرق للأدبيات النظرية الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية و الرقابة المالية والتجهيز العمومي من خلال ثلاث مباحث، يضم المبحث الأول ماهية الإدارة المحلية ويليه المبحث الثاني حول عموميات حول الرقابة المالية، أما المبحث الثالث ماهية عمليات التجهيز العمومي.

• الفصل الثاني:

في الفصل الثاني تركز الدراسة على الأبحاث التي سلفت في الموضوع من خلال تركيز هذه الدراسات على كل أو احد متغيرات الدراسة، ومناقشتها وتحديد الفجوة العلمية.

• الفصل الثالث:

الفصل الثالث تتم فيه الدراسة الميدانية من خلال ثلاث مباحث، يحتوي المبحث الأول على تقديم عام حول الولاية أدرار وصلاحيات أداة الدراسة، أما المبحث الثاني فتناول إسقاط الجانب النظري على التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة محل الدراسة. وانتهى المبحث الثالث إلى اختبار الفرضيات والإجابة على إشكالية الدراسة.

الفصل الاول:

الإطار المفاهيمي

للإدارة المحلية والرقابة والتجهيز العمومي

تمهيد:

يعتبر التنظيم الإداري ضرورة لا بد منها في الدولة الحديثة، لكي تنهض بوظائفها وتقوم بواجباتها بصورة تمكنها من انجاز أهدافها، فالإدارة ذاتها، ليست بالشيء الجديد، ولكن أساليبها وأهدافها ومضامينها هي التي كانت دائما تتطور وتتغير مع تطور وتغير حياة الإنسان، فالتزايد الكبير في أعداد السكان وحاجاتهم إلى تنمية مجتمعاتهم وتقديم المزيد من الخدمات من حيث الكم والنوع اقتضى ذلك كله، إلقاء عبء كبير على الدول فزادت مهماتها، وتعددها إلى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بحيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث بحيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الإدارة المحلية والمبحث الثاني عموميات الرقابة المالية والمبحث الثالث أساسيات حول عمليات التجهيز العمومي.

المبحث الأول: ماهية الإدارة المحلية.

تعد الإدارة المحلية نمط من أنماط التنظيم الإداري ترتبط أساسا باللامركزية الإدارية كأسلوب تلجأ له الإدارة العامة للوفاء بالتزامها بإشباع الحاجات العامة للأفراد. وهذا الأسلوب من أساليب الإدارة له مفهومه وأهميته ووظائفه ومقوماته. الذي يختلف عن غيرها الإدارية والسياسية القائمة على أساس توزيع الوظيفة الإدارية أو السياسية. وعليه سنحاول التطرق إلى مختلف تعاريف للإدارة المحلية وأهميتها وكذا وأهدافها ووظائفها.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية.

أنه من الصعب إعطاء أو تقديم تعريف دقيق للإدارة المحلية ويرجع ذلك إلى التباين والاختلاف في التعريفات التي يقدمها المفكرين في مجال الإدارة المحلية، ومن أهم هذه التعريفات نذكر مايلي:

1- تعريف الإدارة المحلية:

-تعرف الإدارة المحلية على أنها: توزيع للوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو مصلحيه تباشر اختصاصا تحت إشراف الحكومة ورقابتها¹.

-هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري حيث يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة ومستقلة، تمارس ما يعهد إليها من اختصاصات ومهام ومسئوليات تحت إشراف الحكومة المركزية².

-وعلى ضوء التعريفات أعلاه يمكن الإدارة المحلية بأنها:

أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقتها بكفاءة، وتحقيق أغراضها.

(2)- أهمية الإدارة المحلية:

إن للإدارة المحلية أهمية بالغة يمكن حصرها فيما يلي:

-توفير أكبر قدر من الاستقرار والطمأنينة لأكثر عدد ممكن من الناس.

-أن الإدارة المحلية توفر ميزة التخصص من خلال التقسيم الجغرافي لإقليم الدولة الى وحدات إدارية يسهل إدارتها وتنظيم نشاطها.

¹-حسين مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص14

²-إصفوان محمد المبييضين، الإدارة المحلية (التطوير)، دار اليازوري العلمية، 2013، ص14

- أن الإدارة المحلية والمواطن المحلي يؤديان دورا أساسيا في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية على المستوى المحلي والقومي.

- نظام الإدارة المحلية أداة فاعلة للمساهمة في إدارة النشاطات المحلية وإتاحة الفرصة للسلطة المركزية كي تتفرغ للمسائل القومية المتمثلة في رسم السياسات العامة ومراقبة تنفيذها³.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف الإدارة المحلية.

1_ أهداف الإدارة المحلية:

يعتبر نظام الإدارة المحلية وسيلة ملائمة لتقييم الخدمات المحلية والإشراف على إدارتها وتلخص هذه الأهداف في:

-تحقق الكفاءة الإدارية، لقد أشار برانج Browning من أهم حسنات نظام اللامركزية هو مايتعلق بالنواحي الاقتصادية حيث إن هذا النظام من وجهة نظره أكثر جدوى اقتصادية من تبني النظام المركزي عند تقديم السلع والخدمات المحلية، حيث يمكن نظام اللامركزية تزويد المواطنين بالأهمية المطلوبة، والتي تختلف من محلية لأخرى وبهذا فهي أكثر قدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة بالنظام المركزي.

-خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية، ومنح فرص للمحليات للتقريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض.

-تساهم الإدارة المحلية بربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية، بما يضمن تفهم الطرفين لاحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ووسائل تنميتها اقتصاديا واجتماعيا.

-إحساس الأفراد بانتماءاتهم الإقليمية والقومية وتخفيف آثار العزلة التي تفرضها المدنية الحديثة عليهم بعد توسيع نطاقها للتنظيمات الحديثة⁴.

2_ وظائف الإدارة المحلية.

هناك عدة وظائف أسندت إلى الإدارة المحلية المتمثلة في مؤسساتها المختلفة ولاية وبلدية وما يتبعها من مصالح وأقسام وغيرها، بالاستعانة بكل إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة، وبكل قوتها التنظيمية والقانونية التي تحدد لها الأهداف والمجالات التي تخص عملها.

³-دراوش نادية، الإدارة المحلية وعملية إدارة التنمية في الجزائر المعوقات ومقاربات الإصلاح، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، سياسات عامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة دامولاي طاهر سعيدة، 2014|2015، ص23.

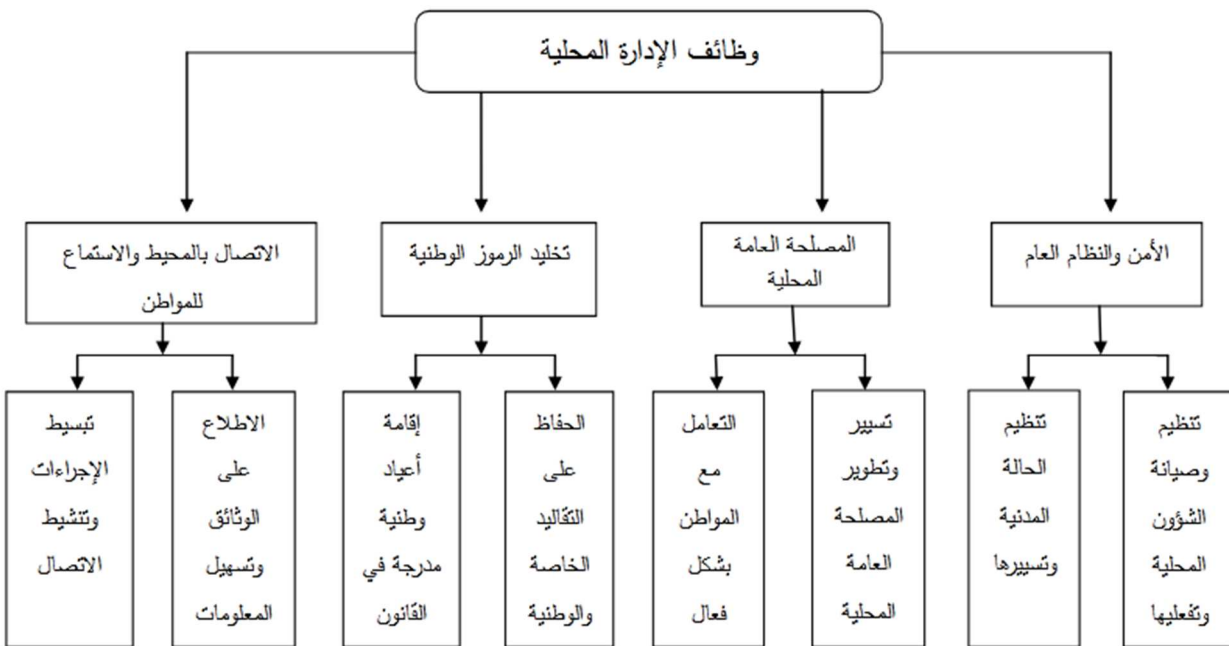
⁴-رحموني محمد، النظام القانوني للإدارة المحلية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013|2014، ص18.

ويمكننا أن نحصر هذه الوظائف فيما يلي:

- الأمن والنظام العام.
- المصلحة العامة المحلية.
- تخليد الرموز الوطنية (شعارات وطنية، أعياد وطنية...).
- الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن⁵.

ويمكن شرح كل هذا في الشكل الآتي:

الشكل (1-1): يلخص أهم وظائف الإدارة المحلية وهي على النحو التالي:



المطلب الثالث: عوامل نجاح الإدارة المحلية.

قبل التطرق إلى عوامل نجاح الإدارة المحلية، لا بد من مراعاة الظروف الذاتية والموضوعية التي تشكل عوائق وعوامل تعثر الإدارة المحلية وفشلها في تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها:

أ- العامل الإداري الفني:

يتمثل في القصور في تنفيذ برامج اللامركزية من منطلق وجود بعض المشكلات التي تواجه عمليات التنفيذ من بينها: عدم وضوح الأهداف وغموض التشريعات، ضعف عمليات التخطيط،... الخ.

⁵ - أفالو وفاء، دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، حوكمة محلية وتنمية سياسية واقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص 41.

ب-العامل الاقتصادي:

في هذا الإطار يرى الكاتب *fried riggs* أن ضعف المحليات يكون نتيجة التخلف الذي تعيشه الدولة، وبذلك فإن منح صلاحيات واسعة ومسؤوليات، واستقلال للمحليات في ظل التخلف يؤدي إلى الركود الاقتصادي أكثر منه الى التنمية.

ج-العامل السياسي وفلسفة الحكم:

تستخدم الطبقات الحاكمة الوظيفة العامة لتعزيز حكمها وسلطتها، لذلك لا يمكن للطبقة الحاكمة أن تتناول عنها لصالح الوحدات المحلية، بالتالي تقوم بممارسة بعض مظاهر الديمقراطية دون جوهرها، فهي بذلك تخضع للنفوذ والقوة والتأثير.

د-العامل الاجتماعي:

هنا تبرز مسألة في غاية الأهمية والحساسية والطموحات الإقليمية، والمنازعات القبلية، التي قد تشكل تهديدا للوحدة الوطنية والتكامل القومي، لذلك تقوم الإدارة المركزية بمواجهته بعدم منح الوحدات المحلية، اختصاصات واسعة، وتمارس عليها الرقابة التي تنتصف بالشدة في كثير من جوانبها، للحفاظ على وحدة الدولة والمجتمع⁶.

⁶-دراوش نادية، الإدارة المحلية وعملية ادارة التنمية في الجزائر المعوقات ومقاربات الإصلاح، مرجع سبق ذكره، ص80.

المبحث الثاني: عموميات حول الرقابة المالية.

لقد أصبح تحديد مفهوم الرقابة المالية مشكلة من أهم المشكلات التي صادفت الفكر القانوني والاقتصادي ذلك لأن تحديد معنى محدد أو الاتفاق على مفهوم واحد لمصطلح الرقابة أمر من الصعوبة بالرغم من التعاريف المتعددة التي أتى بها رجال الفكر القانوني والاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة وأهميتها.

1- تعريف الرقابة:

للرقابة المالية عدة تعاريف نذكر منها مايلي:

-الرقابة لغة: تعني كلمة الرقابة في اللغة معاني عدة فهي تعني قوة أو سلطة التوجه، أو الأمر وهي تعني المراجعة والتفتيش أو الاختيار.

أما في الاصطلاح كانت صعوبة في تحديد المفهوم معين ومحدد لدى بعضهم أن يحجموا عن تعريف الرقابة، بذاته وان يلجئوا إلى نسبه لأوصاف أخرى وتعريفه عن طريق الوسائل والعناصر التي يتكون منها⁷.

-الرقابة إحدى جوانب العملية الإدارية وتعني "قياس أداء الحالي ومقارنته بالمعايير المتوقعة للأداء والسابق تحديدها، ومن واقع هذه المقارنة صبح من الممكن تحديد ما إذا كان الأمر يحتاج إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لإعادة مستوى الأداء إلى المستوى المخطط والمعبر عنه بالمعايير السابق تحديدها"⁸.

-الرقابة هي العملية التي تسعى الإدارة من خلالها إلى التحقق من أن ما حدث هو الذي كان يفترض أن يحدث وإذا لم يحدث ذلك فلا بد من إجراء التعديلات اللازمة⁹.

-ومن خلال هذه التعاريف نستخلص تعريف شامل للرقابة المالية على أنها تعرف ب:

الإشراف والمراجعة من جانب سلطة أعلى للتعرف إلى كيفية سير العمل داخل المشروع، والتأكد أن الموارد وفقا لما هو مخصص لها فالرقابة هي عملية متابعة دائمة ومستمرة تقوم بها الإدارة للتأكد أن ما يجري عليه العمل داخل الوحدة الإدارية أو الاقتصادية يتم وفقا للمخطط والسياسات الموضوعية.

ثانيا: أهمية الرقابة:

⁷-عبد الباسط علي حاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، بدون سنة نشر، ص199.

⁸-دأكرم إبراهيم حماد، الرقابة المالية في القطاع الحكومي، جبهة للنشر والتوزيع، العبدلي-عمارة جوهرة القدس-عمان - الأردن، بدون سنة نشر، ص18.

⁹-محمد عبدالفتاح الصيرفي، مبادئ التنظيم والإدارة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-شارع الملك حسين، 2006، ص305.

- تكمن أهمية الرقابة المالية أنها مجموعة عمليات التي يتم من خلالها التأكد من الأداء قد تم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير ، ومدى مطابقتها لتلك المعايير تسهل عملية تحديد الخطأ.
- تتجلى أهمية الرقابة في قدرتها على الكشف عن المعوقات التي تقف إزاء تحقيق الأهداف ، والإعلان عن التقويم والتصحيح .
- إن أهمية الرقابة المالية لا يقتصر على كشف الانحرافات والأخطاء بل امتد دورها ليشمل توضيح التصحيح والتفوق¹⁰.

المطلب الثاني: أهداف الرقابة المالية.

تهدف الرقابة المالية صفة عامة إلى المحافظة على الأموال العامة وحمايتها من البعث كما يمكن تلخيص هذه لأهداف في بعض العناصر وهي:

- ✓ تهدف إلى حماية الصالح العام و الرقابة المالية كنوع من أنواع الرقابة تقوم به أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي .
- ✓ إخضاع المؤسسة أو الإدارة للنظم واللوائح والقوانين التي تنظم عمل الأفراد .
- ✓ التأكد أن الموارد المالية المادية والبشرية تستخدم بطريقة مثلى ولا تهدر بدون مقابل .
- ✓ على السلطة التنفيذية أن تبذل كل ما في وسعها لضمان سلامة التنفيذ وعلى السلطة التشريعية أن تراقب هذا التنفيذ مراقبة مستمرة حتى تتأكد من كفاءة تنفيذ البرامج المعتمدة .
- ✓ التأكد ممن سلامة الأنظمة والتعليمات والقوانين المالية.
- ✓ التأكد من صلاحيات العمليات المالية والتحقق من صحة الدفاتر والسجلات والوثائق الثبوتية لكل عملية مالية
- ✓ الكشف عن الانحرافات والأخطاء التي وقعت أثناء التنفيذ ومحاربة ومكافحة شتى أنواع الفساد الإداري¹¹.

¹⁰رشيدة بلجبل، مساهمة الرقابة المالية في تنفيذ عمليات ميزانية التجهيز، مذكرة لنيل شهادة الماستر، محاسبة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2018-2019، ص6.

¹¹بن يطو رابح، الرقابة المالية ودورها في تسيير وتنفيذ نفقات ميزانية البلدية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016_2017، ص21.

المطلب الثالث: خطوات وخصائص الرقابة المالية.

تمثل الرقابة مجموعة العمليات التي تحدث من أجل تحقيق الفعالية الإدارية المطلوبة والمأمولة، ويمكن حصر هذه المراحل أو الخطوات التي تتضمنها عملية الرقابة فيما يلي¹²:

- تحديد المعايير أو المقاييس الأداء.
- قياس الأداء الفعلي.
- مقارنة الأداء الفعلي مع المعايير واكتشف عن الانحرافات.
- دراسة وتحليل أسباب الانحرافات.
- اقتراح الإجراءات التصحيحية وبرنامج تنفيذها ومتابعتها.

¹² - بن يطو رابح، الرقابة المالية ودورها في تسيير وتنفيذ نفقات ميزانية البلدية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

المبحث الثالث: ماهية عمليات التجهيز العمومي.

تعد نفقات التجهيز إحدى مكونات الميزانية العامة للدولة، إضافة للإيرادات العامة ونفقات التسيير. وكعموميات عن هذا المكون سنتطرق لكل مفهوم نفقات التجهيز العمومي وأنواعه والرقابة على تنفيذه.

المطلب الأول: مفهوم نفقات التجهيز العمومي .

1- تعريف نفقات التجهيز والفرق بين ميزانية التسيير والتجهيز.

1-أ- تعريف نفقات التجهيز:

للنفقات التجهيز العمومي عدة تعريفات نذكر منها مايلي:

- يقصد بنفقات التجهيز حسب المختصين بالمالية العمومية في الجزائر بأنها: " النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط السنوي للتنمية، وهي عبارة عن الاستثمارات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي"¹³.

- هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد ناتج وطني إجمالي، وبالتالي زيادة ثروة البلاد، تتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية و الإدارية، وتسمى بالاستثمارات المنتجة ويضاف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية¹⁴.

- هي كل النفقات المسجلة في الميزانية العامة للدولة، على شكل رخص وبرامج وتنفذ باعتمادات الدفع¹⁵.

2-ب- الفرق بين ميزانية التسيير وميزانية التجهيز:

من خلال الموازنة العامة للدولة، تقوم السلطة المالية بتنفيذ عملياتها، حيث رصدت الدولة مبالغ ضخمة لصرفها إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لدخلها الاقتصادي والاجتماعي، فحسب تقسيم النفقات في الجزائر تقسم الميزانية العامة من حيث النفقات إلى ميزانية التسيير وميزانية التجهيز.

1. تعريف ميزانية التسيير

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية¹⁶.

¹³- يوسف جيلالي، الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، المجلد 11، العدد 2، 2019، ص 15.

¹⁴- د. قاشي يوسف، دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي، مجلة أوراق اقتصادية، بوبرة، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 27.

¹⁵- المادة 6 من ق 21/90، المتعلقة بالميزانية العامة للدولة، الصادرة في 2020، ص 11.

¹⁶- المادة 5 من ق 90/21، من المتعلقة بنفقات التسيير والتجهيز، الصادرة في 2020.

ونفقات التسيير تشمل نفقات المستخدمين ونفقات معدلة.

2. تعريف ميزانية التجهيز

هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد¹⁷.

من خلال التعريف يمكن إيجاز أهم الفروقات بين ميزانية التسيير والتجهيز في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): أهم فروقات ميزانية التسيير وميزانية التجهيز.

البيان	ميزانية التسيير	ميزانية التجهيز
من حيث المفهوم	- هي نفقات مخصصة لاستمرارية سير مصالح الدولة وبالتالي هي غير منتجة.	- نفقاتها منتجة وبالتالي تزيد في الناتج الوطني الإجمالي، باعتبار أنها تتميز بطابع الاستثمار.
من حيث التبوب	- صنفت إلى 4 أبواب	- صنفت إلى 3 أبواب
من حيث مبدأ تخصيص الاعتمادات	- النفقات مدرجة في فصول ومواد.	- النفقات مدرجة في برامج وعمليات مقسمة إلى حصص.
من حيث ترحيل النفقات	- غير ممكن ترحيلها.	- ترحيلها ممكن واختياري في إطار رخص البرامج.
من ناحية مسك محاسبة الالتزام بالنفقات بالنسبة للمراقب المالي	- ينبغي أن نستعرض ما يلي: الاعتمادات المفتوحة أو المخصصة حسب الفصول والمواد ارتباط الاعتمادات، تحويل الاعتمادات، تفويضات بالاعتمادات التي تمنح لأمرين بالصرف الثانويين الالتزام بالنفقات التي تمت والأرصدة المتوفرة.	- ينبغي أن نستعرض ما يلي: الترخيصات بالبرامج وعند الاقتضاء إعادة التقييمات المتتالية التفويضات برخص البرامج والأرصدة المتوفرة.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم رقم 92_414، المؤرخ في 14_11_1992، المواد 27، 28، ص 92.

¹⁷ - المادة 6 من 21/90، مرجع سبق ذكره.

2- أهمية نفقات التجهيز ومميزاتها:

تتمثل أهميتها فيما يلي:

- مشاريع هادفة.
- ذات تأثير وفعالية على الاقتصاد الوطني.
- تخلق مجال للاستثمار وبالتالي ذات مناخ اقتصادي ملائم.
- لا تتمتع بالطابع التكراري.
- تزيد في الناتج الوطني وبالتالي تزيد في الثروة الوطنية.

وتتميز بأنها:

- استثمارية: لأنها تحقق موارد مالية كبيرة.
- إنتاجية: لأنها تولد إنتاج مادي وإنتاج غير مادي.
- نشيطة وحيوية: لأنها تزيد من الناتج الوطني.

المطلب الثاني: أنواع نفقات التجهيز العمومي.

هناك تصنيفات لنفقات التجهيز العمومي منها:

*التصنيف الاقتصادي: حسب المادة 35 من القانون 17_84 المؤرخ في 1984/07/07 والمتعلق بقوانين المالية أن الاعتمادات التي تم فتحها في الميزانية العامة للدولة وفقا للمخطط الإنمائي تجمع في ثلاث أبواب¹⁸:

_ استثمارات منقذة من قبل الدولة.

_ إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة.

_ نفقات الأخرى بالرأس مال.

من خلال ما سبق نجد أن الميزانية العامة للدولة صنفت نفقات التجهيز إلى قسمين¹⁹:

¹⁸-المادة 35، من قانون 17_84، المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 1984/7/7، ص 4.

¹⁹-د. زرواط فاطمة الزهراء، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، سنة 2014، ص 11.

1_نفقات الاستثمار: هي تلك النفقات التي تجمع في عناوين حسب القطاعات، مثل: المحروقات، الصناعات التحويلية، التربية والتكوين،..الخ.

2_نفقات برأسمال: تتمثل في تخفيض نسب الفوائد، الإعانات وتبعات التهيئة العمرانية، نفقات برأسمال، صندوق دعم الاستثمار،..الخ.

*تصنيف على أساس تسييرها:

هناك ثلاث أصناف لنفقات التجهيز العمومي وهذا التصنيف يكون حسب الجهة المكلفة بتسييرها، وهي عبارة عن برامج تنفيذ عمليات²⁰:

1_برامج قطاعية مركزية:تخص جميع العمليات المسجلة باسم الوزارة، أو باسم المؤسسات العمومية ذات طابع إداري ، ويكون الوزير هو الأمر بالصرف الرئيسي المكلف بتنفيذها.

2_برامج قطاعية غي مركزية:هي جميع العمليات المسجلة باسم الوالي، وهو الأمر بالصرف الوحيد المكلف بتنفيذها.

3_مخططات البلدية للتنمية:هي جميع العمليات التي يكون موضوعها برامج أعمال ذات أولوية في التنمية والتي تخضع في تسييرها البلديات كالتجهيزات الفلاحية، توزيع مياه الشرب وغيرها، والذي يختص بتنفيذها المجلس الشعبي البلدي باسم الوالي.

المطلب الثالث:الرقابة على تنفيذ نفقات التجهيز.

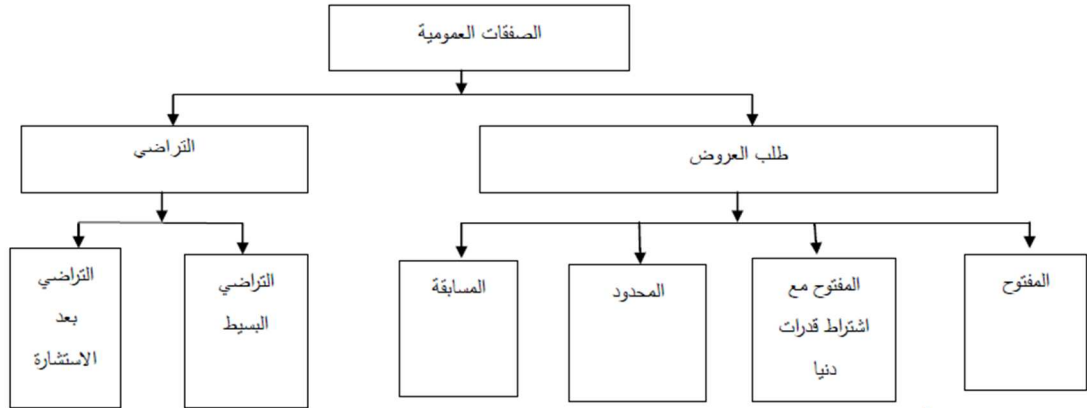
عند القيام بتنفيذ نفقات التجهيز تخضع رقابة هذه الأخيرة للرقابة عليها وهذا بغية الحفاظ على المال العام من الضياع وأهم رقابة تتم على تنفيذ نفقات التجهيز هي²¹:

(1)-رقابة لجنة الصفقات العمومية: فكل عقد أو طلب يفوق المبالغ التي حددها القانون 247\15 المتضمن قانون الصفقات العمومية، يتطلب إبرام صفقة تمارس عليها لجنة خاصة بالصفقات العمومية حيث يتم إحداث لجنة لدى كل مصلحة متعاقدة ومهمتها اتخاذ القرار .
ونوضح كل هذا في الشكل الآتي:

²⁰-رشيدة بلجليل، مساهمة الرقابة المالية في تنفيذ عمليات ميزانية التجهيز، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة2018/2019، ص51.

²¹-رشيدة بلجليل، مساهمة الرقابة المالية في تنفيذ عمليات ميزانية التجهيز، مرجع سبق ذكره، ص65،64.

الشكل (1-2): كيفية إبرام الصفقات العمومية.



المصدر: من إعداد الطالب قاشي عاشور بالاعتماد على مذكرة ماستر ص.50

(2)-رقابة المراقب المالي: يتم تقديم جميع الوثائق التي بها صلة بمشاريع التجهيز (مقرر التسجيل، بطاقة الالتزام...الخ) حيث يقوم المراقب بمطابقة تلك الوثائق مع مقرر البرنامج عن وزير المالية نفس الشيء بالنسبة لمقررات إعادة التقييم، بحيث يقوم المراقب المالي بوضع التأشير في حالة صحة ومطابقة المعلومات، ثم يقوم بمراقبة مختلف الالتزامات التي تخص تنفيذ المشروع للتأكد من عدم تجاوز الاعتمادات المنصوص عليها في مقرر التسجيل.

(3)-رقابة المحاسب العمومي: تكون قبل الدفع الحقيقي للنفقة، إذ لا بد له من التأكد من صحة الوثائق ومطابقة جميع العمليات للقوانين والأنظمة المعمول بها.

(4)-رقابة مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية: في حين نجد الرقابة البعدية والتمثلية في المفتشية العامة للمالية التي تقوم بمهمة الرقابة ومهمة التفتيش إما بطلب الوثائق أو الانتقال لعين المكان بشكل فجائي.

خلاصة الفصل:

نستخلص أن نظام الإدارة المحلية أحد خصائص النظام السياسي في جميع دول العالم وأحد وسائله في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لدوره الهام في توفير الخدمات الأساسية للوحدات المحلية وتحقيق أكبر قدر من كفاءة أداء الخدمات العامة المقدمة إلى الأفراد، فضلا عن أن المحليات تعد أحد أسس الديمقراطية الإدارية، أي أن مفهوم الإدارة المحلية يبدأ في جوهره من منطلق مبدئي وهو الذاتية في الإدارة والاستقلالية في عملية اتخاذ القرارات وهو ما يصعب تحقيقه طالما كان الاعتماد الكلي على السلطة المركزية ماديا وإداريا. ونستنتج كذلك أن الرقابة المالية هي إجراء ضروري ولازم ومستمر يستلزم التطور المستمر للتأكد من سير العمل للتكامل مع عملية التخطيط واتخاذ القرار، وأن النفقة العامة هي عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أي شخص عام في سبيل تحقيق المنافع العامة، كما تبين أهمية وضرورة ترشيد النفقات.

الفصل الثاني :

الدراسات السابقة

تمهيد:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإدارة المحلية وموضوع الرقابة في تنفيذ عمليات التجهيز العمومي ومن أجل عرض أهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها، توصلنا إلى بعض من هذه الدراسات، حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين خصصنا المبحث الأول إلى دراسات تطبيقية للإدارة المحلية والمبحث الثاني إلى دراسات تطبيقية للرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.

المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالإدارة المحلية.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الدراسات السابقة للإدارة المحلية.

المطلب الأول: عرض الدراسات سابقة متعلقة بالإدارة المحلية.

الدراسة 1:

الطالب سماعيلي ياسين عبد الرزاق، (2013/2012)، العنوان: الإدارة المحلية ومتطلبات التنمية.

تهدف هذه المذكرة الدعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي وخلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية ومنح فرصة للمحليات للإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض في سنة 2013/2012 بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس تحديد خصائص الطاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة متغيراتها.

فمن أهم نتائج هذه الدراسة نرى أن نظام الإدارة المحلية الإدارية يتضح لنا مدى اتساع اختصاصات البلدية الجزائرية ومدى تدخلها في كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا أن هذه الاختصاصات مقيدة إلى حد كبير بتدخل سلطة الرقابة الإدارية على البلدية في الجزائر مشددة.

الدراسة 2:

عبدالكريم مسعودي، (2013/2012)، بعنوان: تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية.

تهدف هذه الرسالة لتحديد الآليات والسبل التي تمكن الجماعات المحلية من تفعيل مواردها المالية، ومواجهة التحديات التي تقف عقبة أمامها في تحقيق أهدافها، دراسة حالة بلدية أدرار 2013/2012 ، بحيث اعتمدت الدراسة على منهجين وصفي تحليلي بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة من الرسالة، ومنهج تطبيقي عن طريق الاعتماد على دراسة تطبيقية للموارد المالية لبلدية أدرار .

ومن أهم نتائج هذه الرسالة أن التطور التدريجي لمفهوم الدولة ولد الكثير من الاهتمام بالإدارة المحلية، و ذلك لإرسائها قواعد الديمقراطية وقيامها بدور فعال في التنمية المحلية لقربها من المواطنين بحكم تعاملها المباشر مع المواطنين.

الدراسة 3:

سامي حسن نجم الحمداني، (2013)، العنوان: الإدارة المحلية وتطبيقها والرقابة عليها.

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو إعطاء صورة واضحة عن نظام الإدارة المحلية الذي أرسى قواعده وأحكامه الدستور الدائم لعام 2005.

ونسنتج من أن تغير الظروف السياسية في العراق بعد احتلاله عام 2003 وما نتج عن هذا التغير من تبدل في النظام الدستوري والقانوني وما رافق ذلك من صدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقائية 2004 ومن ثم تبعه الدستور ف2005.

الدراسة 4:

سليمان محمد، (2015)، العنوان: أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

يهدف هذا المقال إلى تبسيط إجراءات عمل وتجنب والإضراب والاستخدام الفعال للموارد والعمل على تحسين مكانة المؤسسة ومواجهة المنافسة على المستويين المحلي والخارجي بجامعة المدية سنة 2015 بالاعتماد على الدراسة التطبيقية لدراسة حالة مخبر التنمية المحلية المستدامة.

نتائج هذا المقال هي يمكن التأكيد على أنه تعد الإدارة المحلية بأجهزتها الثلاث (السلطة التنفيذية، السلطة التنفيذية، السلطة الرقابية) ومستوياتها (الولاية والبلدية) ذات الصلاحيات المتعددة عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية المحلية المستدامة نتيجة للوظائف التي تقوم بها سواء من الجانب التنموي أو الجانب السياسي من خلال توفير احتياجات السكان المباشرة.

الدراسة 5:

أ.مقداد الخميسي، (2016)، العنوان: آليات تطوير أداة الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

تهدف الدراسة إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة ومساعدتها على أداء رسالتها بصورة أكثر فعالية ويتم بمقتضاها إعطاء القرار بتحقيق السياسات والأهداف التنموية للدولة، بمجلة الاقتصاد الجديد 2016، جامعة البليدة "2".

توصلت الدراسة إلى أن الإدارة المحلية تعني توزيع الوظيفة الإدارية للدولة بين الهيئات المركزية والهيئات المنتخبة على مستوى الوحدات المحلية التي تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية، اجتماعية وإدارية.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية.

توافقت دراستنا مع بعض الدراسات السابقة المدرجة مع المتغير المستقل "الإدارة المحلية" إلا أن التركيز كان عليها أكثر، حيث تطرقت بعض الدراسات إلى أهمية الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المستدامة واليات تطوير أداة الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وغيرها من الدراسات، إضافة إلى اتفاق معظم الدراسات السابقة إلى استعمال المنهج الوصفي التحليلي للتطرق لمختلف الجوانب النظرية في البحوث.

وبالنسبة للأدوات المستعملة كان هناك اختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة، بحيث اعتمدت دراستنا على دراسة نظرية وتحليلية بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، أما الدراسات السابقة اعتمدت على دراسة نظرية وتطبيقية منها المقابلة والملاحظة بإتباع المنهج الوصفي المقارن.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للرقابة في تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.

المطلب الأول: عرض الدراسات المتعلقة بالرقابة في تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الدراسات السابقة للرقابة في تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.

الدراسة 1:

طاوش قندوسي، (2014/2013)، العنوان: تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2012/1970، بحيث اعتمدت هذه الدراسة على نموذج رام (ram1986) لدراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي.

والنتائج المتوصل إليها هي وجود أثر إجمالي موجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي وبعدها استخدام نموذج روبسون ولا ندو لدراسة أثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي.

الدراسة 2:

قاشي يوسف، (2019)، العنوان: دور الخزينة العمومية في نفقات التجهيز العمومي.

يعالج هذا البحث موضوع دور الخزينة العمومية في نفقات التجهيز العمومي وتوضيح كيفية تسيير أموال الدولة، مع إظهار خطوات تنفيذ نفقاتها وكذلك الجهات المكلفة بتنفيذها، بولاية لبويرة سنة 2019 بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي.

ونستخلص من هذا، الخزينة العمومية هي هيئة مالية ليس لها شخصية معنوية وهي عبارة عن أموال للدولة، وهي التشخيص المالي لها.

الدراسة 3:

يوسف جيلالي، (2019)، عنوان: الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر.

يهدف هذا المقال إلى تحديد الطابع النهائي المخصص لتنفيذ المخطط السنوي للتنمية لكيفية تسيير نفقات التجهيز وكذا تنفيذها، دراسة حالة جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر سنة 2019) بالاعتماد على جداول إحصائية.

ونستخلص من هذا أن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لنفقات التجهيز تعد وسيلة الدولة لتنفيذ التزامها بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الدراسة 4:

دراسة عبدالسلام خميس بدوي، (2011)، بعنوان: أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لإطار coso على تحقيق الرقابة.

عالج الباحث في هذا البحث إشكالية: ما هو أثر هيكل الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة في المنظمات الأهلية في قطاع غزة؟ هدف الباحث إلى الوقوف على الوقوف على مدى تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة، وهدف أيضا إلى تحليل إطار COSO للرقابة الداخلية والتعرف على أثر عناصره في تحقيق أهداف الرقابة في المنظمات الأهلية العامة في القطاع، ومن أهم ما توصل إليه الباحث هو أن هناك اهتمام كبير من قبل المنظمات الأهلية في غزة بأنظمة الرقابة الداخلية.

وأهم ما توصل إليه الباحث بأن الرقابة الداخلية أنها تنتظر بإيجابية متفاوتة لأهمية مكونات عناصر نظام الرقابة الداخلية.

الدراسة 5:

Riskmanagement the reinvention of internal of control ، 2003، Laura F. Spira and the changing role of internal audit.

عالج الباحث من خلال هذه الدراسة وظائف الرقابة الداخلية كما تطرق إلى مهمة ودور التدقيق الداخلي، من أجل التقليل من المخاطر المختلفة، حيث ركز على أهمية أسلوب التنظيم الذاتي للإجراءات كجزء من مصادر الرقابة وسياسة التحكم المؤسسي في إنجلترا،

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية قوي وفعال كلما كانت المخاطر أقل في المشاريع، كما خلص الباحث إلى أنه يجب الاهتمام بمخرجات التدقيق الداخلي من أجل استدراك الأخطاء والتقليل منها ومواجهة الأخطار خاصة في ظل التطور الكبير للشركات.

الدراسة 6:

The Role Of Public Accountant In Controlling Public Transactions In Algeria. Farouk sahnone

تهدف هذه الدراسة إلى تبين أهمية الدور الرقابي الذي يمارسه المحاسب العمومي في مجال الصفقات العمومية من خلال تعريفها وتبيين مختلف طرق إبرامها وفقا للتشريع الجزائري الساري المفعول، بالإضافة

إلى تبيين دور المحاسب العمومي في الرقابة عليها سواء بحكم عضويته في لجنة الصفقات العمومية، وتبيين الآثار المترتبة عن كل دور.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة المتعلقة بالرقابة في تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة للمتغير التابع حيث تهدف دراستنا إلى حماية الصالح العام والرقابة المالية والتأكد من سلامة الأنظمة والتعليمات والقوانين المالية. أما الدراسات السابقة كانت تهدف إلى تسليط الضوء على أهمية الدور الرقابي الذي يمارسه المحاسب العمومي في مجال الصفقات العمومية ودور الدقيق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية، وكان هناك اختلاف ما بين الدراسة والدراسات السابقة، أما من حيث المنهج فمعظم الدراسات تعتمد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، فكانت بعض الدراسات التي تم التطرق إليها في الموضوع عبارة عن دراسات نظرية من بينهم دراسة واحدة تطبيقية، أما فيما يخص دراستنا فهي دراسة استنباطية، حيث اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي في تحليل ووصف المفاهيم الأساسية.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال الدراسات السابقة حول موضوعنا أنها كثيرة ومتعددة وبالأخص حول الرقابة المالية، لكن كان صعبا علينا تقديم الدراسات من جميع جوانبها ذلك لأن البيانات التي تهتم بها هذه الدراسات ليست لها نفس الطبيعة العملية لأن الباحثون يختلفون من حيث الاختصاص، ونرى أن هذه الدراسات توفر لنا إمكانية استخدام والاستعانة بوقائع تلك الدراسات لتدعيم الجانب النظري، والاستفادة من كيفية استخدامها للمناهج وأدوات جميع البيانات لاتقاء الأخطاء التي قد تقع فيها، واستخدام نتائج تلك البحوث لتدعيم تحاليل وأيضا مقارنتها بتلك التي نتوصل إليها.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

لمديرية الإدارة المحلية

تمهيد:

نتناول في هذا الفصل اختبار تطابق المفاهيم والقواعد النظرية مع الواقع التطبيقي من خلال إجراء الدراسة التجريبية في المؤسسة المديرية للإدارة المحلية المتواجدة بولاية أدرار.

ومن أجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول عبارة عن تقديم عام حول ولاية أدرار وصلاحيات مجتمع عينة الدراسة، أما المبحث الثاني فقد بينا فيه منهجية الدراسة تجريبية من خلال التطرق إلى التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة وفي الأخير قمنا باختبار الفروض الرئيسية للدراسة.

المبحث الأول: تقديم عام حول ولاية أدرار وصلاحيات مجتمع وعينة الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم الولاية أدرار و تطورها التاريخي وهيئاتها.

1: تعريف الولاية (ولاية أدرار) .

الولاية: الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة¹.

عرفها قانون الولاية القديم لسنة 1969:الولاية هي جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية².

وخصصها القانون 90-09 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالولاية بتعريف خاص " الولاية هي جماعات عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة³،

أما بالنسبة للقانون الجديد 12-07 لسنة 2012 فقد عرفها على أنها "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة. وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجماعية البيئة وكذا حماية وترقية الإطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون⁴.

ونص الدستور الجديد المعدل في سنة 2016 على أن "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية"⁵.

أما بالنسبة لولاية أدرار⁶: هي ولاية حدودية تقع في الجنوب الغربي للجزائر، وهي ولاية رقم 01 في تصنيف الولايات حسب التقسيم الإداري الجزائري، لها حدود مع كل من دولة مالي وموريتانيا، ويسود في الولاية المناخ الصحراوي، وأغلبيتها تضاريسها رملية مع مناطق جرداء صخرية ف شمال الولاية تسمى الحمادات، كما يغلب الطابع الريفي الحضري على الولاية، أهم مدنها: أدرار، تميمون، رقان، تسابيت، زاوية كنتة، تمنطيط، أولف.

فتم تأسيسها كمدينة فعلية في سنة 1906 لتشهد بعد ذلك نموا تجاريا وسكانيا وثقافيا، وقد كانت ولاية أدرار وتميمون.

تبلغ مساحة الولاية 427.000 كيلومتر مربع، وتضم 389.898 نسمة، حسب احصاء سنة 2008، تضم 11 دائرة و 28 بلدية و 299 قصر .

¹ - المادة 1، من القانون 12_07، المتعلق بالولاية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012، ص 5.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 1، من الأمر 69/38، المؤرخ في 23 ماي 1969، المتضمن ميثاق الولاية المعدل، الجريدة الرسمية، العدد 44 لنفس السنة.

³ القانون 90_09، المؤرخ في 7 أبريل 1990، متعلق بالولاية.

⁴ - القانون 07_12، المؤرخ في سنة 2012، المتعلق بالولاية.

⁵ - المادة 16، المؤرخ في سنة 2016، المتعلق بالولاية.

⁶ - ولاية أدرار، من الموقع الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org.wiki>، أطلع عليه بتاريخ 20 ماي 2021، على الساعة 08:22.

2: التقسيم الإداري للولاية¹:

بالنسبة للتقسيم الإداري، كانت الولاية في سنة 1974 بعد التوسيع الإداري لقائمة الولايات من 17 إلى 31 ولاية تم اعتماد ولاية أدرار كولاية جديدة لتحافظ على مساحتها الإدارية.

ففي سنة 1983 كانت مكونة من 11 دائرة وهي: أدرار، أوقروت، شروين، تيميمون، أولف، زاوية كنتة، رقان، تينركوك، فنوغيل، تسابيت، برج باجي المختار،

وتتكون ولاية أدرار من 28 بلدية وهي: ادرار، أولاد أحمد تيمي، أنزجمير، بودة، السبع، تمنطيط، تيميمون، أوقروت، شروين، لدول، قصر قدور، لمطارفة، أولاد عيسى، أولاد سعيد، تسابيت، رقان، زاوية كنتة، سالي، فنوغيل، تامست، أولف، تيط، تيمقطن، تينركوك، طلمين، اقبلي، برج باجي المختار، وتيمياوين.

ومقسمة إلى أربع مناطق هي: توات، تيدكلت، قورارة، وتنزروفت، وتتميز كل منطقة بطابعها ومورثها الثقافي والحضاري الخاص بها. كما يبلغ عدد سكان الولاية حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2016 ب: 00،478954 نسمة بكثافة سكانية تقدر ب: 1،09/كم.

3: التطور التاريخي للولاية.

يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين كان قد مر بهما التنظيم الولائي بالجزائر هما:

أولا: مرحلة الاستعمار

تثبت الدراسات التاريخية إصرار سلطات الاحتلال الفرنسي على هدم بنايات ومؤسسات الدولة والمجتمع الجزائري إذ تم تقسيم البلاد منذ 1845 إلى ثلاثة أقاليم ثم أحدثت تقسيمات أخرى في الأقاليم الثلاث لإخضاع السكان لأنظمة الإدارة المدنية والعسكرية الاستعمارية حسب تمرکز كثافة الجيش والمعمرين.

ثانيا: مرحلة الاستقلال

بعد الاستقلال باشرت السلطة العامة للدولة الجزائرية في اتخاذ جملة من الإجراءات الإدارية والتنظيمية لإعادة ترتيب وتنظيم الهيكل للولاية، ففي مرحلة ابتدائية تم إحداث لجان جهوية للتدخل الاقتصادي والاجتماعي "C.D.I.E.S"، تضم ممثلين من المصالح الإدارية وممثلين عن السكان يعينهم المحافظ الذي يتولى رئاسة اللجنة، ويحتفظ أعضاء اللجنة بالرأي الاستشاري فقط حولا ما يقدمه المحافظ من مشاريع وقرارات.

بعد الانتخابات البلدية الأولى سنة 1967، تم استبدال اللجنة المذكورة بمجلس جهوي ذو طبيعة اقتصادية واجتماعية "A.D.E.S"، حيث ضمت تشكيلته جميع رؤساء المجالس الشعبية البلدية، بالإضافة إلى ممثل

¹-عبدالكریم مسعودي، تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص184.

عن الحزب، النقابة والجيش، إذ بذلك بدأ برسم مؤثر البعد التنموي المحلي من خلال التنوع العضوي في هذا المجلس.

المطلب الثاني: صلاحية أداة الدراسة.

سيتم في هذا المبحث عرض وتحليل أداة الدراسة واختبار صلاحيتها ابتداء من صلاحية المجتمع للدراسة وصولاً إلى اختبار صلاحية الاستبيان ومروراً باختبار صلاحية العينة للدراسة.

الفرع الأول: صلاحية مجتمع وعينة الدراسة.

في هذا الجزء نقدم المتطلبات التي تستوجب تجليها في المجتمع والعينة حتى يكونان قابلاً للدراسة، وحتى تكون نتائج الدراسة مؤهلة لاعتمادها كإجابة منطقية لإشكالية الدراسة.

أ) صلاحية مجتمع الدراسة.

تعتبر أرض الميدان مصدراً لجمع البيانات عن طريق الاستثمارات أو التعداد أو أخذ عينة من المجتمع الإحصائي ممثلة لكافة خصائص المجتمع، ولكي يكون المجتمع المدروس مؤهلاً لإجراء الدراسة الميدانية عليه يشترط أن يتسم بخاصيتين أساسيتين هما خاصية التحديد وخاصية التجانس.

1. خاصية التحديد:

يقصد بالتحديد أن يكون مجتمع الدراسة معروف ومحدد للقارئ بحيث يمكن التمييز بسهولة بين العناصر التي تنتمي لمجتمع الدراسة والعناصر التي لا تنتمي إليه، كما يعني أن مجتمع الدراسة هو من يستطيع تقديم إجابات عن موضوع الدراسة دون سواه، وفي دراستنا الحالية حددنا مجتمع الدراسة بناء على الأفراد التي تنتمي لمؤسسات مديرية الإدارة المحلية لولاية أدرار وبالتالي يمكن القول أن مجتمع الدراسة هو محدد ومعروف ويمكنه الإجابة على مختلف النقاط التي تتعلق بموضوع دور الإدارة المحلية في الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي .

1. خاصية التجانس:

يعني التجانس أن يكون كل عناصر المجتمع لهم نفس الفرصة في الإجابة على الأسئلة حسب كل الخيارات المتاحة للإجابة، بمعنى أن كل عنصر من المجتمع يجب ألا يتم حصر إجابته في خيار معين ولأي سبب كان، وبالتالي تكون المقارنات في المتوسطات بكامل العدالة والحيادية.

وفي دراستنا الحالية يتجلى تجانس عناصر مجتمع الدراسة في كونهم جميعهم على دراية بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في الإدارة المحلية والرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي، إضافة إلى امتلاكهم جميعهم معرفة بالمؤسسات مديرية الإدارة المحلية ومنه يمكن القول أن مجتمع الدراسة هو مجتمع متجانس ويمكنه الإجابة على مختلف النقاط التي تتعلق بموضوع الدراسة بشكل عادل.

ب) صلاحية عينة الدراسة.

نظراً لكبر حجم عناصر المجتمعات الإحصائية وتشتتها جغرافياً لاسيما بالنسبة للمواضيع ذات الطابع الاقتصادي، فإن الإلمام بإجابات كل هؤلاء العناصر يعد صعباً جداً أو مستحيل، لا سيما أن كانت

الإجابات تأخذ وقت معين. وعليه تم اختصار الإجابات على عينة محددة من هذا المجتمع يتم اختيارها وفق شروط وكيفيات دقيقة بغية التمثيل المنطقي والعاقل.

1. أساس تحديد عينة الدراسة:

في دراستنا هذه كان مجتمع الدراسة يشمل الأفراد الذين على دراية بالمعرفة حول موضوع الدراسة في مؤسسة مديرية الإدارة المحلية، وقد بينا فيما سبق تجانس المجتمع ومعلوماته، وعليه فإن عينة الدراسة يمكن تحديدها بالأسلوب العشوائي المنتظم أو العشوائي البسيط.

2. كيفية تحديد عينة الدراسة:

بعد حصر مجتمع الدراسة في ولاية أدرار تبين أن مجتمع الدراسة يشمل حوالي 70 عنصر، ولكون الدراسات الاقتصادية تتباين الآراء فيها حول عدد العينة اللازمة للدراسة فإن دراستنا لم تخرج عن المألوف في هذا الصدد واعتمدت على عينة تفوق 30 مفردة إضافة إلى اختبار الاعتزالية (اختبار التوزيع الطبيعي).

المطلب الثالث: صلاحية استبانته الدراسة.

سيتم في هذا الجزء عرض وتحليل أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان، والتأكد من صلاحيتها للهدف المصممة من أجله، من خلال قياس الصدق والثبات.

(أ) تصميم الاستبيان.

بعد أن قمنا بتحديد الهدف من الاستبيان وهو معرفة وجهات نظر أفراد عينة الدراسة بخصوص الملاحظات والتوجيهات قمنا بكتابة فقراته وأسئلته استنادا إلى نماذج معتمدة من استبيانات كثيرة سابقة للموضوع، وشمل الاستبيان على أنماط مختلفة من الأسئلة منها ما يشمل خيارات محددة ومنها ما يكون في فئات. كما أن هذه الأسئلة أيضا منها ما هو ذو طبيعة كمية، ترتيبية واسمية.

الأسس المعتمدة في تصميم الاستبيان:

بعد مراجعة الدراسات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة وجدت الباحثة أن التقسيم الأمثل لجمع المعلومات داخل الاستبيان هو وضع أربعة محاور أساسية مبينة كالتالي:

أ. المحور الأول: البيانات الشخصية.

تضمن هذا المحور البيانات الشخصية للمبحوثين وعددها خمسة، وتتمثل في:

- النوع، في فئتين اسميتين.
- السن، في 4 فئات كمية تمثلت في أقل من 30 سنة، ومن 30 إلى 40 سنة، 40 إلى 50 سنة وأكثر من 50 سنة.
- المؤهل العلمي، في 4 فئات ترتيبية تمثلت في الثانوي، ليسانس، ماستر، ودكتوراه.
- المستوى، في 3 فئات ترتيبية تمثلت في الإدارة القاعدية، الإدارة الوسطى، الإدارة العليا.
- الخبرة المكتسبة، في 5 فئات كمية تمثلت في أقل من 5 سنوات، من 5 سنوات وأقل من 10، من 10 سنوات وأقل من 15، من 15 سنة وأقل من 20، من 20 سنة فأكثر.

ب. المحور الثاني: الإدارة المحلية.

تضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة للتعرف على تطبيق نظام الإدارة المحلية لدى العاملين، وعددها 12 سؤال.

المحور الثالث: الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.

تضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة للتعرف على فعالية الرقابة المالية لدى المؤسسة وعددها 11 سؤال.

ويعد تحديد محاور الاستبيان قمنا بصياغة العبارات المشكلة لكل محور وتم صياغتها بالمدلول الإيجابي (جملة خبرية تفيد صحة الشيء)، وقمنا بمراعاة النقاط التالية:

- اختصار أسئلة الاستبيان.
- استخدام اللغة البسيطة المفهومة والمناسبة لمستويات أفراد العينة.
- ابتعاد صيغة السؤال عن القابلية للتأويل.
- استخدام أشكال بسيطة للردود، مقياس لبكرت الخماسي.
- تجنب طرح الأسئلة الشخصية.
- تجنب طرح الأسئلة التي توحى إلى اختيار إجابة معينة.
- تجنب طرح الأسئلة التي تحتاج لإجراء حسابات ذهنية قد تخرج المبحوث.
- تجنب جعل صفحة الاستبيان تبدو فوضوية، أو غير منتظمة.
- طرح الأسئلة وفق ترتيب هادف.

(ب) صدق الاستبيان.

قامت الباحثتان بإجراء عدد من الاختبارات على الاستبيان للتأكد من صحته مستخدمة في ذلك تحكيم الخبراء بالإضافة للاختبارات اللازمة للتحقق من الصدق كما يلي:

أ. صدق التحكيم:

تم عرض الاستبيان بعد تصميمها بالاعتماد على مجموعة من الأبحاث والدراسات العلمية السابقة في مجالات الموضوع وعرضها على المحكمين للتحقق من خلوها من أي عيب أو خلل علمي أو منهجي، ومن تم الأخذ بملاحظاتهم، وتعديلها بما يتلاءم والهدف المراد الوصول إليه من الدراسة.

ب. صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان:

بعد تحكيم الاستبيان من طرف المتخصصين في البحث العلمي وإعداد الاستبيانات، تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان على عينة مكونة من 20 مفردة، وطلب منهم إبداء الرأي حول أية عبارة تبدو غير مفهومة أو غير محددة، ثم جمع الملاحظات وتفرغها، وعلى ضوء ذلك جرى تعديل العبارات التي أبدت الملاحظات بشأنها، كما تم حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient بين كل عبارة والقيمة الكلية للمحور، وكذلك حساب الاتساق الداخلي من خلال حساب قيمة معامل الارتباط بين كل فقرة والقيمة الكلية للمحور.

ويقصد بصدق الاتساق الداخلي هو قدرة الاستبيان على قياس ما وضع من اجله، وبالتالي فهو يعني أن أفراد العينة قد فهموا ما يصبو اليه الباحث إليه. ويكون ذلك من خلال الدقة في تشكيل المحاور وكذا الدقة في ترتيب العبارات بشكل يسهل على أفراد العينة التفاعل مع الأسئلة الموجهة لهم.
أ: صدق الاتساق الداخلي للعبارات.

يتضمن هذا الجزء على قياس صدق الاتساق الداخلي للعبارات داخل المحاور، وبالتالي فهي تقيس مدى سير كل العبارات المدرجة في سياق المحاور التي وضعت ضمنها، وكانت معاملات الارتباط ومستوى المعنوية لهذا المحور كما يلي:

1. الصدق الداخلي لعبارات محور الإدارة المحلية:

يبين الجدول الموالي الصدق الداخلي لعبارات محور الإدارة المحلية ما يلي:
الجدول رقم (3-2) : الصدق الداخلي لعبارات محور الإدارة المحلية.

الرمز	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
X1	لتطوير نظام الإدارة المحلية يتم وضع خطط واستراتيجيات وسياسة عامة.	0.590	0.000
X2	يتم اقتراح النظم الخاصة بعمل السلطة المحلية طبقا للقانون ومتطلبات تنفيذية.	0.695	0.000
X3	لتطوير السلطة المحلية يتم دراسة تجارب وتطبيقات نظام اللامركزية في الدول الأخرى والإفادة منها.	0.296	0.072
X4	تعتمد الإدارة المحلية على التخطيط في وضع استراتيجياتها.	0.574	0.000
X5	تغطي الميزانية المالية للإدارة المحلية جميع المخططات والاحتياجات.	0.565	0.000
X6	هناك استقرار في الكفاءات التي تدير الإدارة المحلية.	0.356	0.028
X7	لتقييم أداء الوحدات الإدارية يتم وضع قواعد وقوانين إدارية.	0.306	0.062
X8	تتقل المعلومات بشكل رسمي من الأعلى إلى الأسفل.	0.662	0.000
X9	تعمل الإدارة المحلية على توظيف العاملين بشكل يتلاءم مع التخصص.	0.630	0.000
X10	تقوم التنمية الإدارية على تحديث القوانين والتنظيمات.	0.608	0.000
X11	مشاركة المواطنين في التسيير المحلي هو أمر ضروري للإدارة المحلية.	0.205	0.223
X12	تقوم التنمية الإدارية على تدريب العنصر البشري لديها.	0.590	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يتضح أن معامل الارتباط لجميع عبارات محور الإدارة المحلية، يتراوح ما بين 0,0 و 7,0 وهذا يعني وجود ارتباط قوي بالمجموع الكلي للعبارات المتعلقة بهذا المحور. ويلاحظ أيضا أن مستوى المعنوية لكل عبارة أقل من 0.05 بمعنى أن جميع العبارات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 ، باستثناء العبارة 3x7،x11 وبذلك فإن عبارات هذا المحور صادقة لما صممت لقياسه، وأنها ترتبط بفرضية هذا المحور والمتمثلة في مدى تطبيق أفراد مؤسسة مديرية الإدارة المحلية لمفاهيم عمل الإدارة المحلية.

2. الصدق الداخلي لعبارات محور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي:

يبين الجدول الموالي الصدق الداخلي لعبارات محور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي ما يلي:

الجدول رقم (3-3): الصدق الداخلي لعبارات محور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي .

الرمز	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
Y1	يعتبر الإدارة المحلية في التسيير المالي للهيئات والمؤسسات العمومية ذات طابع إداري التي يتولى مراقبتها.	-0.165	0.321
Y2	تضع وزارة المالية ممثلا لها لدى لجان الصفقات العمومية.	0.534	0.001
Y3	تتعاون الإدارة المحلية مع المكلف بمراقبة شرعية ملفات الالتزامات بالنفقات المحملة على ميزانيات التسيير والتجهيز.	0.683	0.000
Y4	يحقق نظام الرقابة الداخلية دقة وسلامة الإعتمادات المالية.	0.768	0.000
Y5	تلتزم الإدارة المحلية بإرسال عند نهاية كل سنة مالية حوصلة سنوية للوزارة المالية تخص نشاطاتها وأعمالها	0.460	0.004
Y6	يضمن نظام الرقابة الداخلية التقليل من الغش والاختلاس والتلاعب في عمليات التجهيز.	0.688	0.000
Y7	الإجراءات الرقابية تساعد على تنفيذ تطبيق الخطط والبرامج المقررة.	0.651	0.000
Y8	النظام الرقابي الفعال يجنب المؤسسة الوقوع في صدام مع مختلف الهيئات الرقابية.	0.352	0.030
Y9	يحقق نظام الرقابة للإدارة المحلية صدق التقارير المالية.	0.635	0.000
Y10	تضمن الرقابة المالية الحفاظ على ممتلكات المؤسسة.	0.366	0.024
Y11	تساعد الرقابة المالية على حفظ المال العام من خلال توجيه صرف النفقات في الأماكن المناسبة لها.	0.345	0.034

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يتضح أن معامل الارتباط لجميع عبارات فقرة الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي، يتراوح ما بين -16,0 و 76,0 وهذا يعني وجود ارتباط مقبول بالمجموع الكلي للعبارات المتعلقة بهذا المحور. ويلاحظ أيضا أن مستوى المعنوية لكل عبارة أقل من 0.05 بمعنى أن جميع العبارات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 ، باستثناء العبارة Y1 وبذلك فإن عبارات هذه الفقرة صادقة لما صممت لقياسه، وأنها ترتبط بفرضية هذا المحور والمتمثلة في مدى تطبيق أفراد مؤسسة الرقابة لمفاهيم الرقابة المالية على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي للمؤسسة.

3. صدق الاتساق البنائي للاستبيان:

يتضمن هذا الجزء على قياس صدق الاتساق البنائي للاستبيان، وبالتالي فهو يقيس مدى سير كل المحاور المدرجة في سياق الاستبيان ككل، وكانت معاملات الارتباط ومستوى المعنوية لهذه المحاور كما يلي:

الجدول الموالي يبين صدق الاتساق البنائي للاستبيان:

الجدول رقم (3-4): صدق الاتساق البنائي للاستبيان

الترتيب	الاستبيان	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	المحور الأول: الإدارة المحلية .	0.830	0.000
2	المحور الثاني: الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي .	0.699	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الارتباط بين معدل كل من المحور الثاني والثالث من الدراسة ومعدل كل عبارات الاستبيان تراوح بين 83,0 و 70,0 ، وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين معدل المحاور، بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية للمحاور أقل من 0.05 مما يعني أنهم صادقون لما صمموا لقياسه، وبالتالي تسير المحاور في السياق الكلي للاستبيان، وأنها ترتبط بفرضية هذه الدراسة والمتمثلة في وجهة نظر أفراد مؤسسة مديرية الإدارة المحلية.

(ج) ثبات فقرات الاستبيان.

يقصد بالثبات أنه لو أعيد تطبيق الأدوات على نفس العينة المدروسة وفي نفس ظروف التطبيق نحصل على نفس الردود، أو ردود قريبة من التطبيق الأول، ويرى علماء القياس أنه لو طبقت على عينة إحصائية أخرى مسحوبة من نفس المجتمع وبنفس شروط سحب العينة الأولى فإن الإجابات تكون نفسها،

وبالتالي تطمئن الدراسة للنتائج التي نتحصل عليها ويمكن تشميلها أو تعميمها على المجتمع الإحصائي بأريحية تامة. وقد قامت الباحثة باختبار الثبات معامل الثبات ألفا كرونباخ cronbach's alpha.

1. طريقة ألفا كرونباخ cronbach's alpha:

ألفا كرونباخ هو ثبات اتجاهات العينة المدروسة نحو الظاهرة محل البحث، وهو قيمة تتراوح بين الصفر (0) والواحد الصحيح (1)، وكلما اقترب من الصفر كلما دل على عدم وجود ثبات، وكلما اقترب من الواحد الصحيح دل على وجود ثبات قوي جدا، ولا توجد قيمة ثابتة يمكن الاعتماد عليها في قياس الثبات في جميع أنواع الدراسات، إلا أنه يعتمد قبول القيمة حسب توطن ظاهرة القياس في مجتمع الدراسة وعدد العبارات التي تقيس الظاهرة محل البحث ويعتمد عليها الباحث في قبول درجة الثبات. وقامت الباحثتان بحساب معامل ألفا كرونباخ لكل محاور البحث التي تقيس متغيرات البحث وكل محور، بالإضافة إلى معامل ألفا كرونباخ الكلي، كما يلي:

أ. ثبات مقياس محور الإدارة المحلية بطريقة ألفا كرونباخ:

تم قياس محور الإدارة المحلية من خلال العبارات، قيست معاملات ألفا كرونباخ لكل عبارة والمحور ككل، والنتائج موضحة في الجدول الموالي كما يلي:

الجدول رقم (3-5) : الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمحور الإدارة المحلية.

معامل ألفا	ترتيب العبارات	عبارات محور الإدارة المحلية.
0.698	10	لتطوير نظام الإدارة المحلية يتم وضع خطط واستراتيجيات وسياسة عامة.
0.678	12	يتم اقتراح النظم الخاصة بعمل السلطة المحلية طبقا للقانون ومتطلبات تنفيذية.
0.752	1	لتطوير السلطة المحلية يتم دراسة تجارب وتطبيقات نظام اللامركزية في الدول الأخرى والإفادة منها.
0.695	7	تعتمد الإدارة المحلية على التخطيط في وضع استراتيجياتها.
0.699	5	تغطي الميزانية المالية للإدارة المحلية جميع المخططات والاحتياجات.
0.726	4	هناك استقرار في الكفاءات التي تدير الإدارة المحلية.
0.728	3	لتقييم أداء الوحدات الإدارية يتم وضع قواعد وقوانين إدارية.
0.679	9	تتقل المعلومات بشكل رسمي من الأعلى إلى الأسفل.
0.672	11	تعمل الإدارة المحلية على توظيف العاملين بشكل يتلاءم مع التخصص.
0.686	8	تقوم التنمية الإدارية على تحديث القوانين والتنظيمات.
0.745	2	مشاركة المواطنين في التسيير المحلي هو أمر ضروري للإدارة المحلية.
0.697	6	تقوم التنمية الإدارية على تدريب العنصر البشري لديها.
0.724		محور الإدارة المحلية.

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يتضح أن معاملات ألفا كرونباخ تراوحت بين 66,0 و 75,0 وجميعها تشير إلى ثبات قوي ومقبول، وتشير إلى جودة مقياس محور الإدارة المحلية ، لتؤكد أيضا على صدق الأداة طبقا لقاعدة القياس "كل اختبار ثابت صادق، وليس كل اختبار صادق ثابت" مما يؤكد على جودة الاستبيان وحسن قياسه، والفهم المتساوي لعينة الدراسة، بحيث يكون فهم العينة هو الفهم الذي قصدته الباحثتان.

ب. ثبات مقياس محور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي بطريقة ألفا كرونباخ:

تم قياس محور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي من خلال محور واحد، وتم قياس معامل

ألفا كرونباخ لكل محور ككل، والنتائج موضحة في الجدول الموالي كما يلي:

الجدول رقم (3-6): الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمحور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.

معامل ألفا	عدد العبارات	عبارات محور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.
0.740	1	يعتبر الإدارة المحلية في التسيير المالي للهيئات والمؤسسات العمومية ذات طابع إداري التي يتولى مراقبتها.
0.642	6	تضع وزارة المالية ممثلاً لها لدى لجان الصفقات العمومية.
0.606	10	تتعاون الإدارة المحلية مع المكلف بمراقبة شرعية ملفات الالتزامات بالنفقات المحملة على ميزانيات التسيير والتجهيز.
0.584	11	يحقق نظام الرقابة الداخلية دقة وسلامة الإعتمادات المالية.
0.653	5	تلتزم الإدارة المحلية بإرسال عند نهاية كل سنة مالية حوصلة سنوية للوزارة المالية تخص نشاطاتها وأعمالها
0.617	8	يضمن نظام الرقابة الداخلية التقليل من الغش والاختلاس والتلاعب في عمليات التجهيز.
0.615	9	الإجراءات الرقابية تساعد على تنفيذ تطبيق الخطط والبرامج المقررة.
0.708	2	النظام لرقابي الفعال يجنب المؤسسة الوقوع في صدام مع مختلف الهيئات الرقابية.
0.619	7	يحقق نظام الرقابة للإدارة المحلية صدق التقارير المالية.
0.662	4	تضمن الرقابة المالية الحفاظ على ممتلكات المؤسسة.
0.669	3	تساعد الرقابة المالية على حفظ المال العام من خلال توجيه صرف النفقات في الأماكن المناسبة لها.
0.673		محور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يتضح أن معاملات ألفا كرونباخ تراوحت بين 60,0 و 74,0 وهو يشير إلى ثبات قوي ومقبول، وتشير إلى جودة مقياس محور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي، مما يؤكد جودة الاستبيان وحسن قياسه، والفهم المتساوي لأفراد عينة الدراسة، بحيث يكون فهم العينة هو الفهم الذي قصدته الباحثتان.

د. ثبات مقياس كل عبارات الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ:

الجدول رقم (3-7): الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للاستبيان

معامل ألفا	عدد العبارات	محاور الاستبيان
0.701		محور الإدارة المحلية
0.697		محور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي
0.747		لتطوير نظام الإدارة المحلية يتم وضع خطط واستراتيجيات وسياسة عامة.
0.718		يتم اقتراح النظم الخاصة بعمل السلطة المحلية طبقاً للقانون ومتطلبات تنفيذية.
0.715		لتطوير السلطة المحلية يتم دراسة تجارب وتطبيقات نظام اللامركزية في الدول الأخرى والإفادة منها.
0.727		تعتمد الإدارة المحلية على التخطيط في وضع استراتيجياتها.
0.748		تغطي الميزانية المالية للإدارة المحلية جميع المخططات والاحتياجات.
0.709		هناك استقرار في الكفاءات التي تدير الإدارة المحلية.
0.679		لتقييم أداء الوحدات الإدارية يتم وضع قواعد وقوانين إدارية.
0.705		تتقل المعلومات بشكل رسمي من الأعلى إلى الأسفل.
0.732		تعمل الإدارة المحلية على توظيف العاملين بشكل يتلاءم مع التخصص.
0.699		تقوم التنمية الإدارية على تحديث القوانين والتنظيمات.
0.744		مشاركة المواطنين في التسيير المحلي هو أمر ضروري للإدارة المحلية.
0.723		تقوم التنمية الإدارية على تدريب العنصر البشري لديها.
0.714		يعتبر الإدارة المحلية في التسيير المالي للهيئات والمؤسسات العمومية ذات طابع إداري التي يتولى مراقبتها.
0.702		تضع وزارة المالية ممثلاً لها لدى لجان الصفقات العمومية.
0.718		تتعاون الإدارة المحلية مع المكلف بمراقبة شرعية ملفات الالتزامات بالنفقات المحملة على ميزانيات التسيير والتجهيز.
0.703		يحقق نظام الرقابة الداخلية دقة وسلامة الإعتمادات المالية.
0.713		تلتزم الإدارة المحلية بإرسال عند نهاية كل سنة مالية حوصلة سنوية للوزارة المالية تخص نشاطاتها وأعمالها
0.745		يضمن نظام الرقابة الداخلية التقليل من الغش والاختلاس والتلاعب في عمليات التجهيز.

0.715		الإجراءات الرقابية تساعد على تنفيذ تطبيق الخطط والبرامج المقررة.
0.729		النظام لرقابي الفعال يجنب المؤسسة الوقوع في صدام مع مختلف الهيئات الرقابية.
0.725		يحقق نظام الرقابة للإدارة المحلية صدق التقارير المالية.
0.728		كل عبارات الاستبيان

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يتضح أن معاملات ألفا كرونباخ للمحاور تراوحت بين 697,0 و 701,0 وجميعها تشير إلى ثبات قوي ومقبول، ومعامل ألفا كرونباخ لكامل عبارات الاستبيان كان 728,0 ، وهو بدوره يشير إلى ثبات قوي ومقبول، مما يؤكد النتائج السابقة، وبالتالي جودة الاستبيان وحسن قياسه لكل متغيرات الدراسة، والفهم المتساوي لعينة الدراسة، بحيث يكون فهم العينة هو الفهم الذي قصدته الباحثان.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة

المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة حسب النسب والتكرارات.

في هذا الجزء سوف نحاول التطرق لخصائص عينة الدراسة من خلال الوقوف على مختلف النسب والتكرارات ومحاولة تحليلها بما يتماشى وطبيعة العامل المدروس.

1. عرض توزيع العينة حسب عامل الجنس:

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل الجنس ما يلي:

الجدول رقم(3-8): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

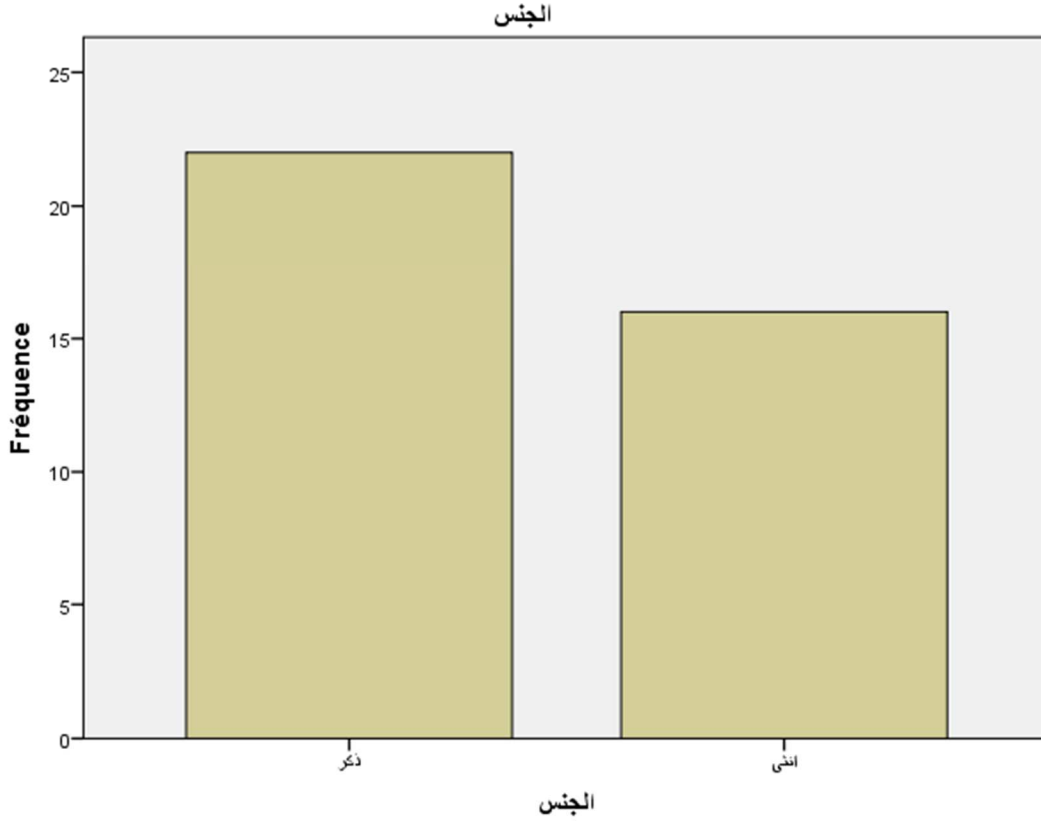
النسبة المئوية%	التكرار	الجنس
9,57	22	ذكر
1,42	16	أنثى
100	38	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم من فئة الذكور، بلغت نسبتهم 9,57% أما من فئة الإناث فهم يمثلون نسبة 1,42% ويلاحظ أن فئة الذكور هم أكثر نسبة من فئة الإناث ذلك أن الفارق هو 8,15% مفردة من عينة الدراسة، وهذا راجع إلى أن فئة الذكور هم أكثر نسبة داخل مؤسسات مديرية الإدارة المحلية .

والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل الجنس:

الشكل رقم(3-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل الجنس.



2. عرض توزيع العينة حسب عامل العمر:

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل العمر ما يلي:
الجدول رقم (3-9): توزيع أفراد العينة حسب العمر.

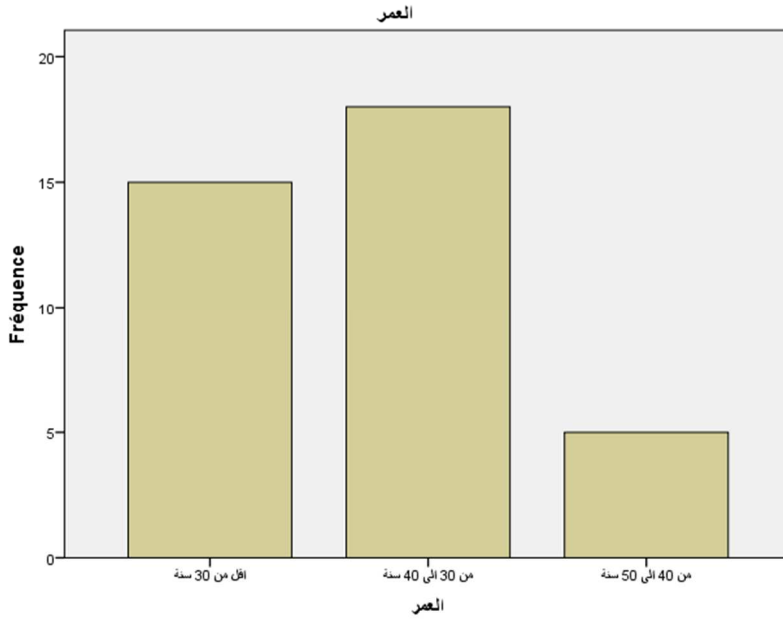
العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	15	5,38
من 30 إلى 40 سنة	19	4,47
من 40 إلى 50 سنة	5	2,13
المجموع	38	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم ممن يملكون عمر من 30 إلى 40 سنة ، حيث بلغت نسبتهم 4,47 بالمئة أما من يملكون عمر أقل من 30 سنة فهم يمثلون نسبة 5,38 بالمئة ويلاحظ أن من يملكون من 40 إلى 50 سنة هم أقل بكثير ممن يملكون عمر من 30 سنة إلى 40 حيث بلغت نسبتهم 2,13 بالمئة ذلك أن الفارق هو 2,34 بالمئة مفردة من عينة الدراسة، وهذا راجع إلى فئة من 30 سنة إلى 40 سنة هم أعلى فئة من حيث عامل العمر داخل مؤسسات مديرية الإدارة المحلية.

والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل العمر:

الشكل رقم (3-4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل العمر.



3. عرض توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل المؤهل العلمي ما

يلي:

الجدول رقم (3-10): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

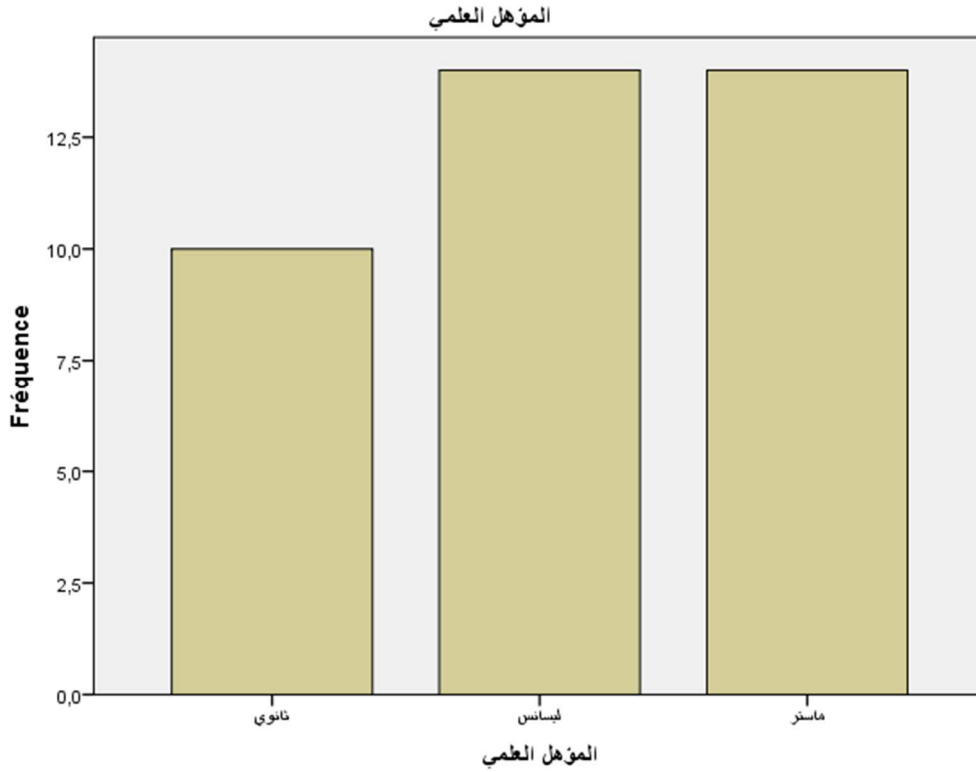
النسبة المئوية%	التكرار	المؤهل
3,26	10	الثانوي
8,36	14	ليسانس
8,36	14	ماستر
100	38	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم ممن يملكون مؤهل الليسانس والماستر، حيث بلغت نسبتهم نفسها 8,36 بالمئة أما من يملكون مؤهل الثانوي فهم يمثلون نسبة 3,26 بالمئة ويلاحظ أن من يملكون مؤهل الليسانس والماستر هم أكثر بكثير ممن يملكون مؤهل الثانوي ذلك أن الفارق هو 5,10 بالمئة مفردة من عينة الدراسة، وهذا راجع إلى عامل المؤهل العلمي حيث أن مؤهل الليسانس والماستر هم أعلى فئة داخل مؤسسة مديرية الإدارة المحلية.

والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل المؤهل العلمي:

الشكل رقم (3-5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل المؤهل العلمي:



4. عرض توزيع العينة حسب عامل المستوى الإداري:

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل المستوى الإداري

ما يلي:

الجدول رقم (3-11): توزيع أفراد العينة حسب المستوى

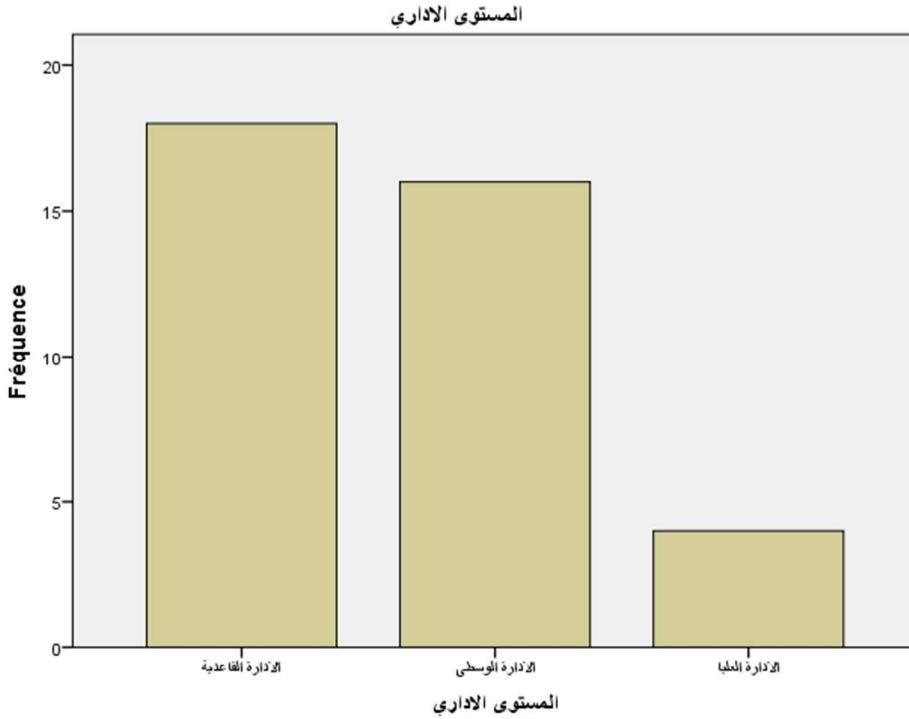
الإداري.

النسبة المئوية %	التكرار	المستوى الإداري
4,47	18	الإدارة القاعدية
1,42	16	الإدارة الوسطى
5,10	4	الإدارة العليا
100	38	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم ممن المستوى الإداري الإدارة القاعدية ، حيث بلغت نسبتهم 4,47 بالمئة أما من حيث المستوى الإدارة الوسطى فهم يمثلون نسبة 1,42 بالمئة ويلاحظ أن من المستوى الإداري الإدارة العليا أقل بكثير ممن يملكون مستوى إداري الإدارة القاعدية حيث بلغت نسبتهم 5,10 بالمئة ذلك أن الفارق هو 9,36 بالمئة مفردة من عينة الدراسة، وهذا راجع إلى أن فئة الإدارة القاعدية هم أعلى نسبة من بين المستويات الأخرى داخل مؤسسات مديرية الإدارة المحلية.

والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل المستوى الإداري:
الشكل رقم(3-6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل المستوى الإداري.



5. عرض توزيع العينة حسب عامل الخبرة العلمية:

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل الخبرة العلمية ما

يلي:

الجدول رقم(3-12): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العلمية.

النسبة المئوية%	التكرار	الخبرة العلمية
4,47	18	أكثر من 5 سنوات
3,26	10	من 10 إلى 15 سنة
8,15	6	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة
3,5	2	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة
3,5	2	أكثر من 20 سنة
100	38	المجموع

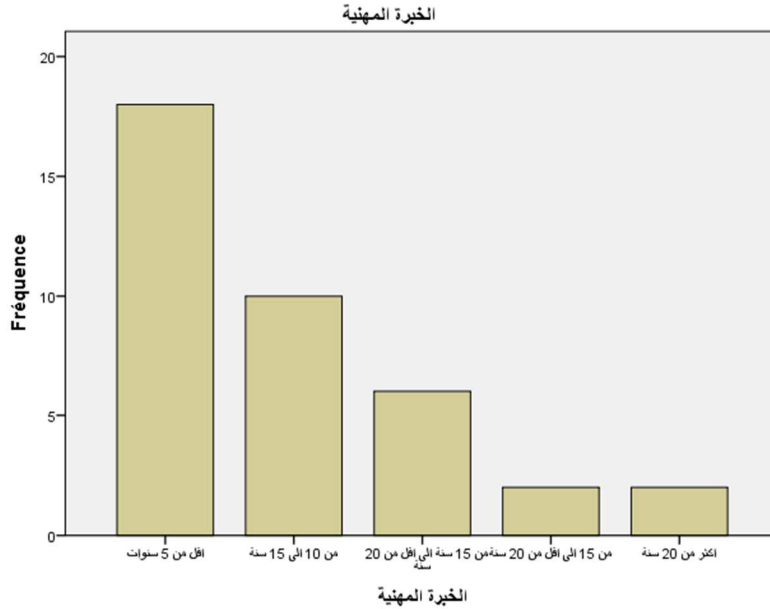
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم ممن يملكون خبرة فئة أكثر من 5 سنوات ، حيث بلغت نسبتهم 4,47 بالمئة أما من خبرة 10فئة إلى 15 سنة فهم يمثلون نسبة 3,26 بالمئة ويلاحظ أن من فئة 15 سنة إلى أقل من 20 سنة فهم يمثلون نسبة 8,15 بالمئة، وفئة من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة وفئة أكثر من 20 سنة هم أقل بكثير من خبرة فئة أكثر من 5 سنوات بحيث بلغت نسبتهم 3,5

بالمئة، ذلك أن الفارق هو 1,42 بالمئة مفردة من عينة الدراسة، وهذا راجع إلى فئة أكثر من 5 سنوات هم أعلى نسبة من حيث الخبرة داخل مؤسسات مديرية الإدارة المحلية.

والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل الخبرة العلمية:

الشكل رقم (3-7): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل الخبرة العلمية.



المطلب الثاني: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة حسب المتوسطات والانحرافات المعيارية.

في هذا الجزء سوف نقوم بعرض خصائص عينة الدراسة بالتركيز على مساهمتها في صنع الفوارق في الإجابات على أسئلة الاستبيان، بحيث نعرض الفوارق في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب الفئات المدرجة لكل عامل.

1. حسب عامل الجنس:

ينقسم هذا العامل إلى فئتين، وبالتالي سوف تكون هناك مجموعتان من المؤشرات كما يلي:

الجدول رقم (3-13): خصائص عامل الجنس حسب تأثيره على الإجابات

العامل	الفئة	المدى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	ادنى قيمة
الجنس	ذكر	42,1	1856,3	44613,0	00,4	58,2
	أنثى	92,1	1316,3	69597,0	17,4	25,2
	المجموع	92,1	1629,3	55683,0	17,4	25,2

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول السابق الاختلاف بين المتوسطات الحسابية لفئات أفراد العينة من حيث الجنس حيث جاء المتوسط الحسابي لفئة الأولى بالتقريب 19,3 في حين بلغ في فئة الثانية بالتقريب 13,3، ويدل هذا الاختلاف على أن فئة الذكور هي الأكثر اتفاقاً مع أسئلة الاستبيان في حين أن فئة الإناث هي الأقل اتفاقاً مع أسئلة الاستبيان، وتظهر الانحرافات المعيارية للفئات مختلفة بحيث تعتبر فئة الذكور هي

الفئة الأقل تشتتا فيما بينها بانحراف معياري بالتقريب 45،0 في حين تعتبر فئة الإناث هي الفئة الأكثر تشتتا فيما بينها بقيمة بالتقريب 7،0.

2. حسب عامل العمر:

ينقسم هذا العامل إلى 3 فئات، وبالتالي سوف تكون هناك 3 مجموعات من المؤشرات كما يلي:
الجدول رقم(3-14): خصائص عامل العمر حسب تأثيره على الإجابات

العامل	الفئة	المدى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	ادنى قيمة
العمر	أقل من 30 سنة	92،1	2626،3	74108،0	17،4	25،2
	من 30 إلى 40 سنة	50،1	0926،3	41607،0	08،4	58،2
	من 40 إلى 50 سنة	00،1	1167،3	38460،0	75،3	75،2
	المجموع	92،1	1629،3	55683،0	17،4	25،2

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول السابق (14) الاختلاف بين المتوسطات الحسابية لفئات أفراد العينة من حيث المنصب حيث جاء المتوسط الحسابي لفئة الأولى بالتقريب 26،3 في حين بلغ في فئة الثانية بالتقريب 09،3 أما الفئة الثالثة بالتقريب 12،3 ويدل هذا الاختلاف على أن فئة أقل من 30 سنة هي الأكثر اتفاقا مع أسئلة الاستبيان في حين أن فئة من 30 إلى 40 سنة هي الأقل اتفاقا مع أسئلة الاستبيان، وتظهر الانحرافات المعيارية للفئات مختلفة بحيث تعتبر فئة 40 إلى 50 سنة هي الفئة الأقل تشتتا فيما بينها بانحراف معياري بالتقريب 38،0 في حين تعتبر فئة أقل من 30 سنة هي الفئة الأكثر تشتتا فيما بينها بقيمة بالتقريب 74،0 .

3. حسب عامل المؤهل العلمي:

ينقسم هذا العامل إلى 3 فئات، وبالتالي سوف تكون هناك 3 مجموعات من المؤشرات كما يلي:
الجدول رقم (3-15): خصائص عامل المؤهل العلمي حسب تأثيره على الإجابات

العامل	الفئة	المدى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	ادنى قيمة
المؤهل العلمي	ثانوي	92,0	2250,3	29930,0	75,3	83,2
	ليسانس	58,1	1845,3	59573,0	17,4	58,2
	ماستر	75,1	0969,3	67631,0	00,4	25,2
	المجموع	02,1	1629,3	55683,0	17,4	25,2

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول السابق الاختلاف بين المتوسطات الحسابية لفئات أفراد العينة من حيث سنوات الخدمة حيث جاء المتوسط الحسابي لفئة الأولى بالتقريب 23,3 في حين بلغ في فئة الثانية بالتقريب 18,3 أما الفئة الثالثة بالتقريب 10,3 ، ويدل هذا الاختلاف على أن فئة ثانوي هي الأكثر اتفاقاً مع أسئلة الاستبيان في حين أن فئة ماستر هي الأقل اتفاقاً مع أسئلة الاستبيان، وتظهر الانحرافات المعيارية للفئات مختلفة بحيث تعتبر فئة ثانوي هي الفئة الأقل تشتتاً فيما بينها بانحراف معياري 30,0 في حين تعتبر فئة ماستر هي الفئة الأكثر تشتتاً فيما بينها بقيمة 68,0 .

4. حسب عامل المستوى الإداري:

ينقسم هذا العامل إلى 3 فئات، وبالتالي سوف تكون هناك 3 مجموعات من المؤشرات كما يلي:
الجدول رقم (3-16): خصائص عامل المستوى الإداري حسب تأثيره على الإجابات

العامل	الفئة	المدى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	ادنى قيمة
المستوى الإداري	الإدارة القاعدية	83,1	0417,3	50020,0	17,4	33,2
	الإدارة الوسطى	25,1	4688,3	47714,0	08,4	83,2
	الإدارة العليا	50,0	4848,2	26046,0	75,2	25,2
	المجموع	92,1	1629,3	55683,0	17,4	25,2

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول السابق الاختلاف بين المتوسطات الحسابية لفئات أفراد العينة من حيث نشاط المؤسسة حيث جاء المتوسط الحسابي لفئة الأولى بالتقريب 04،3 في حين بلغ في فئة الثانية بالتقريب 47،3، أما الفئة الثالثة بالتقريب 48،2، ويدل هذا الاختلاف على أن فئة الإدارة الوسطى هي الأكثر اتفاقاً مع أسئلة الاستبيان في حين أن فئة الإدارة العليا هي الأقل اتفاقاً مع أسئلة الاستبيان، وتظهر الانحرافات المعيارية للفئات مختلفة بحيث تعتبر فئة الإدارة العليا هي الفئة الأقل تشتتاً فيما بينها بانحراف معياري بالتقريب 26،0 في حين تعتبر فئة الإدارة القاعدية هي الفئة الأكثر تشتتاً فيما بينها بقيمة بالتقريب 50،0 .

5. حسب عامل الخبرة المهنية:

ينقسم هذا العامل إلى 5 فئات، وبالتالي سوف تكون هناك 5 مجموعات من المؤشرات كما يلي:

الجدول رقم (3-17) : خصائص عامل سنوات الخدمة حسب تأثيره على الإجابات

العامل	الفئة	المدى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	ادنى قيمة
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	92،1	9226،2	49862،0	17،4	25،2
	من 10 إلى 15 سنة	75،1	4583،3	64818،0	08،4	33،2
	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	25،1	3611،3	42054،0	00،4	75،2
	من 15 إلى أقل من 20	58،0	4583،3	41248،0	75،3	17،3
	أكثر من 20 سنة	08،0	9583،2	05893،0	00،3	92،2
	المجموع	92،1	1629،3	55683،0	17،4	25،2

يتضح من خلال الجدول السابق الاختلاف بين المتوسطات الحسابية لفئات أفراد العينة من حيث حجم المؤسسة حيث جاء المتوسط الحسابي لفئة الأولى بالتقريب 92،2 في حين بلغ في فئة الثانية بالتقريب 46،3 ، والفئة الثالثة بلغت بالتقريب 36،3 ، والفئة الرابعة بلغت بالتقريب 46،3، أما الفئة الخامسة بلغت بالتقريب 96،2 ، ويدل هذا الاختلاف على أن الفئتين الثانية والثالثة هي الأكثر اتفاقاً مع أسئلة الاستبيان في حين أن فئة الأولى هي الأقل اتفاقاً مع أسئلة الاستبيان، وتظهر الانحرافات المعيارية للفئات مختلفة بحيث تعتبر فئة الرابعة هي الفئة الأقل تشتتاً فيما بينها بانحراف معياري بالتقريب 06،0 في حين تعتبر فئة الثانية هي الفئة الأكثر تشتتاً فيما بينها بقيمة بالتقريب 65،0 .

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

نقوم في هذا الجزء بالتحليل الوصفي لخصائص محاور الدراسة: محور الإدارة المحلية ومحور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.

وبما أن الإجابات المرتبطة بأسئلة المحاور تتمثل في 5 خيارات فإنه تجدر الإشارة إلى أن المتوسط الحسابي المرجح للعبارات يكون وفق التقسيم التالي:

المدى = عدد المسافات بين الخيارات / عدد الخيارات

وبما ان عدد الخيارات هي 5 فإن المسافات تكون = 5-1 = 4 ومنه:

$$\text{المدى} = 5/1-5 = 0.80$$

إذن تكون المتوسطات المرجحة كما يلي:

الجدول رقم (3-18): المتوسطات المرجحة للأسئلة ذات الخمس خيارات

الخيار المقابل	الترجيح
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.79
غير موافق	من 1.80 إلى 2.59
محايد	من 2.6 إلى 3.39
موفق	من 3.4 إلى 4.19
موافق بشدة	من 4.2 إلى 5

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Excel

أولاً: عرض خصائص محور الإدارة المحلية والرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.

يتكون هذا المحور من محورين، ويتم تحليلهما وصفاً من خلال: المتوسط الحسابي، الانحراف

المعياري، الاتجاه لاختبار ستودنت مبينة في الجداول الموالية:

1. محور الإدارة المحلية:

الجدول رقم (3-19): البيانات الوصفية لعبارات محور الإدارة المحلية.

الترميز	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
X1	لتطوير نظام الإدارة المحلية يتم وضع خطط واستراتيجيات وسياسة عامة.	6053,3	1,07903	موافق
X2	يتم اقتراح النظم الخاصة بعمل السلطة المحلية طبقاً للقانون ومتطلبات تنفيذية.	4737,3	1,03289	موافق
X3	لتطوير السلطة المحلية يتم دراسة تجارب وتطبيقات نظام اللامركزية في الدول الأخرى والإفادة منها.	3158,2	1,31735	غير موافق
4	تعتمد الإدارة المحلية على التخطيط في وضع استراتيجياتها.	7895,2	1,0163	محايد
5	تغطي الميزانية المالية للإدارة المحلية جميع المخططات والاحتياجات.	0263,3	1,15048	محايد
X6	هناك استقرار في الكفاءات التي تدير الإدارة المحلية.	9737,2	0,97223	محايد
X7	لتقييم أداء الوحدات الإدارية يتم وضع قواعد وقوانين إدارية.	8421,2	1,00071	محايد
X8	تنتقل المعلومات بشكل رسمي من الأعلى إلى الأسفل.	6316,3	1,07606	موافق
X9	تعمل الإدارة المحلية على توظيف العاملين بشكل يتلاءم مع التخصص.	8421,2	1,40513	محايد
X10	تقوم التنمية الإدارية على تحديث القوانين والتنظيمات.	0263,3	0,97223	محايد
X11	مشاركة المواطنين في التسيير المحلي هو أمر ضروري للإدارة المحلية.	6486,3	1,05978	موافق
X12	تقوم التنمية الإدارية على تدريب العنصر البشري لديها.	8158,3	1,00956	موافق
	المتوسط العام لمحور الإدارة المحلية	1629,3	0,55683	محايد

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مرجعات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لمحور الإدارة المحلية تراوحت بالتقريب بين (31،2 و 81،3) وهي تتراوح بذلك بين الاتجاه المحايد و الموافق، و وجاءت الانحرافات المعيارية بالتقريب بين (97،0 و 15،1) وهي تشير بذلك إلى وجود تشتت كبير في آراء أفراد عينة الدراسة حول المتوسطات الحسابية، قد سجلت العبارة المسماة بـ: تقوم التنمية الإدارية على تدريب العنصر البشري لديها أعلى متوسط حسابي باتجاه موافق، مما يدل على أنها العبارة الأكثر توافقاً مع وجهات نظر أفراد العينة، في حين سجلت العبارة المسماة: لتطوير السلطة المحلية يتم دراسة تجارب وتطبيقات نظام اللامركزية في الدول الأخرى والإفادة منها أدنى متوسط حسابي مما يدل على أنها العبارة الأقل توافقاً مع وجهات نظر أفراد العينة، وسجلت العبارة المسماة بـ: هناك استقرار في الكفاءات التي تدير الإدارة المحلية أقل انحراف معياري بالتقريب 97،0 ، مما يدل على أنها العبارة الأكثر اتفاقاً عليها بين أفراد العينة، في حين سجلت العبارة المسماة: تعمل الإدارة المحلية على توظيف العاملين بشكل يتلاءم مع التخصص أكبر انحراف معياري بـ: بالتقريب 40،1 مما يدل على أنها العبارة الأقل اتفاقاً عليها بين وجهات نظر أفراد العينة.

وعموماً فإن المتوسط الحسابي للفقرة ككل بلغ بالتقريب 16،3 وهو يقابل الاتجاه محايد مما يعني أن

أفراد عينة الدراسة محايدون مع عبارات هذه الفقرة بانحراف معياري قدره بالتقريب 55،0.

2. محور الرقابة على عمليات التجهيز العمومي:

الجدول رقم (3-20): البيانات الوصفية لعبارات محور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.

الترميز	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
Y1	يعتبر الإدارة المحلية في التسيير المالي للهيئات والمؤسسات العمومية ذات طابع إداري التي يتولى مراقبتها.	3،3684	0،78572	محايد
Y2	تضع وزارة المالية ممثلاً لها لدى لجان الصفقات العمومية.	3،6053	0،94553	موافق
Y3	تتعاون الإدارة المحلية مع المكلف بمراقبة شرعية ملفات الالتزامات بالنفقات المحملة على ميزانيات التسيير والتجهيز.	3،6842	1،01623	موافق
Y4	يحقق نظام الرقابة الداخلية دقة وسلامة الإعتمادات المالية.	3،8158	0،92577	موافق
Y5	تلتزم الإدارة المحلية بإرسال عند نهاية كل سنة مالية حوصلة سنوية للوزارة المالية تخص نشاطاتها وأعمالها.	3،9211	0،78436	موافق
Y6	يضمن نظام الرقابة الداخلية التقليل من الغش والاختلاس والتلاعب في عمليات التجهيز.	3،8947	0،64889	موافق

موافق	1,03013	3,5789	الإجراءات الرقابية تساعد على تنفيذ تطبيق الخطط والبرامج المقررة.	Y7
موافق	1,24405	3,5789	النظام الرقابي الفعال يجنب المؤسسة الوقوع في صدام مع مختلف الهيئات الرقابية.	Y8
موافق	1,01096	3,7105	يحقق نظام الرقابة للإدارة المحلية صدق التقارير المالية.	Y9
موافق	0,50881	3,8947	تضمن الرقابة المالية الحفاظ على ممتلكات المؤسسة.	Y10
موافق	0,71759	4,1579	تساعد الرقابة المالية على حفظ المال العام من خلال توجيه صرف النفقات في الأماكن المناسبة لها.	Y11
موافق	0,43375	3,7464	المتوسط العام لمحور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لمحور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي تراوحت بالتقريب بين (3,36 و 4,15) وهي تتراوح بذلك بين الاتجاه المحايد و الموافق ، وجاءت الانحرافات المعيارية بالتقريب بين (0,50 و 1,24) وهي تشير بذلك إلى وجود تشتت كبير في آراء أفراد عينة الدراسة حول المتوسطات الحسابية، وقد سجلت العبارة المسماة ب: تساعد الرقابة المالية على حفظ المال العام من خلال توجيه صرف النفقات في الأماكن المناسبة لها أعلى متوسط حسابي باتجاه موافق، مما يدل على أنها العبارة الأكثر توافقاً مع وجهات نظر أفراد العينة، في حين سجلت العبارة المسماة: يعتبر الإدارة المحلية في التسيير المالي للهيئات والمؤسسات العمومية ذات طابع إداري التي يتولى مراقبتها أدنى متوسط حسابي مما يدل على أنها العبارة الأقل توافقاً مع وجهات نظر أفراد العينة، وسجلت العبارة المسماة ب: تضمن الرقابة المالية الحفاظ على ممتلكات المؤسسة أقل انحراف معياري بالتقريب 0,50 ، مما يدل على أنها العبارة الأكثر اتفاقاً عليها بين أفراد العينة، في حين سجلت العبارة المسماة: النظام الرقابي الفعال يجنب المؤسسة الوقوع في صدام مع مختلف الهيئات الرقابية أكبر انحراف معياري بالتقريب 1,24، مما يدل على أنها العبارة الأقل اتفاقاً عليها بين وجهات نظر أفراد العينة.

وعموماً فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل بالتقريب 3,74 وهو يقابل الاتجاه موافق مما يعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون مع عبارات هذه الفقرة بانحراف معياري قدره بالتقريب 0,43.

المبحث الثالث: اختبار الفروض

في هذا المبحث سوف يتم اختبار فرضيات الدراسة، بحيث يتم اختبار مدى قبول أو رفض الفرضيات، كما يلي:

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

تم صياغة الفرضية الرئيسية الأولى كالآتي: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة مديرية الإدارة المحلية بأدراك لمفاهيم الإدارة المحلية عند مستوى معنوية 5%. وتتجزأ منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال الإدارة المحلية بأدراك لمفاهيم عمل الإدارة المحلية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل النوع.

يتم استخدام T-TEST لاختبار هذه الفرضية، نظرا لكونها تحتوي متوسطين لمجموعتين فقط، ونضع فرضيتي هذا الاختبار كما يلي:

H0: يوجد تساوي المتوسطات بين فئات المجتمع حسب عامل النوع

H1: لا يوجد تساوي المتوسطات بين فئات المجتمع حسب عامل النوع

وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم(3-21): اختبار T-TEST للفرق بين متوسطي النوع لمحور الإدارة المحلية

العامل	معنوية ليفيني	F	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية	الدلالة
النوع	0.012	7.068	0.291	36	0.772	غير دال
			0.272	23.787	0.788	غير دال

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية لاختبار ليفيني بلغت 0.012 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على البيانات تحقق شرط تساوي المتوسطات وعليه يتم قراءة السطر الثاني للنتائج.

من خلال قراءة السطر الثاني من الجدول نجد أن قيمة T بلغت 0.272 بدرجة حرية 23.787 وبمستوى معنوية 0.788 وهي اقل من 0.05، ومنه يمكن القول انه لا يوجد فرق جوهري بين فئتي الدراسة في فهم محور عمل الإدارة المحلية،

ومنه نجيب على هذه الفرضية بأنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة مديرية الإدارة المحلية بأدراك لمفاهيم عمل الإدارة المحلية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل النوع.

2. الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مديرية الإدارة المحلية لمفاهيم عمل الإدارة المحلية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل السن.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES، من قيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الإحصاء 8.471 وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات. وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم (3-22): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.249	2	0.124	0.388	0.681
داخل المجموعات	11.223	35	0.321		
الكلي	11.472	37			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن $F=0.388$ وذلك بدرجات حرية للسط 2 ودرجات حرية للمقام 35 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.681 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال الإدارة المحلية لمفاهيم الإدارة المحلية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل السن.

3. الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مديرية الإدارة المحلية لمفاهيم عمل الإدارة المحلية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المؤهل.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES، من قيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الإحصاء 4.721 وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات. وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم(3-23): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.106	2	0.053	0.163	0.850
داخل المجموعات	11.366	35	0.325		
الكلي	11.472	37			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن $F=0.163$ وذلك بدرجات حرية للسط 2 ودرجات حرية للمقام 35 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.850 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال الإدارة المحلية لمفاهيم الإدارة المحلية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المؤهل.

4. الفرضية الفرعية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مديرية الإدارة المحلية لمفاهيم عمل الإدارة المحلية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المستوى الإداري.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES، من قيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الإحصاء 1.078 وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات. وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم (3-24): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	3.600	2	1.800	8.004	0.001
داخل المجموعات	7.872	35	0.225		
الكلي	11.472	37			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن $F=8.004$ وذلك بدرجات حرية للسط 2 ودرجات حرية للمقام 35 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال الإدارة المحلية لمفاهيم الإدارة المحلية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المستوى الإداري.

5. الفرضية الفرعية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مديرية الإدارة المحلية لمفاهيم عمل الإدارة المحلية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة العلمية.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES، من قيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الإحصاء 1.774 وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات. وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم (3-25): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	2.407	4	0.602	2.190	0.092
داخل المجموعات	9.066	33	0.275		
الكلي	11.472	7			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن $F=0.289$ وذلك بدرجات حرية للسط 4 ودرجات حرية للمقام 33 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.092 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال الإدارة المحلية لمفاهيم الإدارة المحلية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

تم صياغة الفرضية الرئيسية الأولى كالآتي: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة مديرية الرقابة المالية بأردار لمفاهيم عمل الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي عند مستوى معنوية 5%. وتتجزأ منها الفرضيات الفرعية التالية:

6. الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال الرقابة المالية بأدراك لمفاهيم عمل الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل النوع. يتم استخدام T-TEST لاختبار هذه الفرضية، نظرا لكونها تحتوي متوسطين لمجموعتين فقط، ونضع فرضيتي هذا الاختبار كما يلي:

H0: يوجد تساوي المتوسطات بين فئات المجتمع حسب عامل النوع

H1: لا يوجد تساوي المتوسطات بين فئات المجتمع حسب عامل النوع

وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم (3-26): اختبار T-TEST للفرق بين متوسطي النوع لمحور الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.

العامل	معنوية ليفيني	F	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية	الدلالة
النوع	0.434	0.626	0.709	36	0.483	غير دال
			0.692	29.410	0.494	غير دال

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية لاختبار ليفيني بلغت 0.434 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على البيانات لا تحقق شرط تساوي المتوسطات وعليه يتم قراءة السطر الأول للنتائج.

من خلال قراءة السطر الأول من الجدول نجد أن قيمة T بلغت 0.709 بدرجة حرية 36 وبمستوى معنوية 0.483 وهي أكبر من 0.05، ومنه يمكن القول انه لا يوجد فرق جوهري بين فئتي الدراسة في فهم محور عمل الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي.

ومنه نجيب على هذه الفرضية بأنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة مديرية الرقابة المالية بأدراك لمفاهيم عمل الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل النوع.

7. الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مديرية الرقابة المالية لمفاهيم عمل الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل السن.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES، من قيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الإحصاء 0.608 وهي أكبر من مستوى

المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات. وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم (3-27): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.325	2	0.163	0.857	0.433
داخل المجموعات	6.636	35	0.190		
الكلي	6.961	37			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن $F=0.857$ وذلك بدرجات حرية للسط 2 ودرجات حرية للمقام 35 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.433 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال الرقابة المالية لمفاهيم عمل الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل السن.

8. الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مديرية الرقابة المالية لمفاهيم عمل الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المؤهل.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES، من قيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الإحصاء 0.286 وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات. وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم (3-28): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.192	2	0.096	0.496	0.613
داخل المجموعات	6.770	35	0.193		
الكلي	6.691	37			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن $F=0.286$ وذلك بدرجات حرية للسط 2 ودرجات حرية للمقام 35 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.613 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال الرقابة المالية لمفاهيم عمل الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المؤهل.

9. الفرضية الفرعية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مديرية الرقابة المالية لمفاهيم عمل الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المستوى الإداري. يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES، من قيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الإحصاء 1.526 وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات. وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم (3-29): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.504	2	0.52	1.367	0.268
داخل المجموعات	6.457	35	0.184		
الكلي	6.961	37			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن $F=1.367$ وذلك بدرجات حرية للسط 2 ودرجات حرية للمقام 35 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.268 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال الرقابة المالية لمفاهيم عمل الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المستوى الإداري.

10. الفرضية الفرعية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مديرية الرقابة المالية لمفاهيم عمل الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة العلمية. يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES، من

قيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الإحصاء 1.114 وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات. وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم (3-30): تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.931	4	0.233	1.273	0.300
داخل المجموعات	6.031	33	0.183		
الكلي	6.961	37			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن $F=0.289$ وذلك بدرجات حرية للسط 4 ودرجات حرية للمقام 33 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.300 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال الرقابة المالية لمفاهيم عمل الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة.

تم صياغة الفرضية الرئيسية الرابعة كآتي: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للإدارة المحلية على الرقابة في تنفيذ عمليات التجهيز العمومي لتحقيق ميزة تنافسية لدى عمال مؤسسة مديرية الإدارة المحلية بأردار عند مستوى معنوية 0.05.

قبل اختبار هذه الفرضية ولكون المتغير التابع بالدراسة الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي هو متغير تم تجزئته لجزيئين أساسيين، فإنه يتعين علينا دراسة العلاقة بين المتغير المستقل الإدارة المحلية وكل جزء من المتغير التابع على حده، وذلك لمعرفة أي التأثير أكبر.

1. الفرضية الفرعية الأولى:

تم صياغة الفرضية الفرعية الأولى كآتي: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للإدارة المحلية على الرقابة في تنفيذ عمليات التجهيز العمومي لدى عمال مؤسسة مديرية الإدارة المحلية بأردار عند مستوى معنوية 0.05.

لاختبار هذه الفرضية نقوم باستخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-31): نموذج الانحدار الإدارة المحلية والرقابة على تنفيذ عمليات

التجهيز العمومي

النموذج	R	معامل التحديد	الارتباط المعدل	الخطأ المعياري
1	0.181	0.33	0.006	0.432450

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss23.

يتضح من خلال الجدول أعلاه وفقاً لآراء أفراد العينة المدروسة أن قيمة معامل الارتباط بين الإدارة المحلية والرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي بلغت 0.006 وهي تدل على أنه يوجد ارتباط موجب بين المتغيرين وهو ارتباط متوسط، وبلغ معامل التحديد 0.33 أي أن ما نسبته 33% من التغير في الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي لدى عمال مؤسسة مديرية الإدارة المحلية بأدرار ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام بتطبيق الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي على مستوى المؤسسة.

الجدول رقم(3-32): تحليل التباين في المتوسطات بين الإدارة المحلية والرقابة على تنفيذ

عمليات التجهيز العمومي.

النموذج (X,Ya)	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربعات المتوسطات	F	مستوى المعنوية
الانحدار	0.229	1	0.229	1.223	0.276
البواقي	6.733	36	0.187		
المجموع	6.961	37			

spss23 المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F بلغت 1.223 عند مستوى معنوية 0.276 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على أن نموذج الانحدار المقترح هو ملائم للدراسة، وعليه يمكن مواصلة تحليل الانحدار بين المتغيرين وتحديد القيمة الثابتة والميل في معادلة النموذج.

الجدول رقم(3-33): تحليل الانحدار للإدارة المحلية على الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز

العمومي.

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	مستوى المعنوية
	B	الخطأ	Beta		
القيمة الثابتة	3.300	0.410		8.051	0.000
الإدارة المحلية	0.141	0.128	0.181	1.106	0.276

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss23.

يتضح من خلال الجدول أعلاه وفقاً لآراء أفراد العينة المدروسة أن القيمة الثابتة للنموذج بلغت 3.300 وهي قيمة لا تتغير بتغير الإدارة المحلية وبخطأ معياري 0.410، أما بالنسبة لميل معادلة الانحدار الخطي فقد بلغ 0.141 أي أن التغير في الإدارة المحلية بدرجة واحدة سوف يغير 41% ضمن معادلة الانحدار وذلك بخطأ معياري قدره 0.128 ، وعليه، وبالنظر إلى قيمة مستوى الدلالة 0.000 يمكن القول أنه هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للإدارة المحلية في الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي بمعادلة تنبؤ نصيغها على النحو التالي:

$$3.300 +)X(0.141Y=$$

أي أن:

$$3.300 + (الإدارة المحلية) 0.141 =$$

والرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي = 0.141 (الإدارة المحلية) + 3.300
وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للإدارة المحلية على الرقابة في تنفيذ عمليات التجهيز العمومي لدى عمال مؤسسة مديرية الإدارة المحلية بأدرار عند مستوى معنوية 0.05.

خلاصة الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل تقديم مؤسسة مديرية الإدارة المحلية لولاية أدرار من خلال مختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، وتم كذلك عرض أداة الدراسة وقياس مدى صدقها وثباتها، وفي الأخير تم تحليل واختبار فرضيات الدراسة.

وخلصت إلى أن مؤسسة مديرية الإدارة المحلية لولاية أدرار بها عمال جديرين بإجراء الدراسة عليهم، وخلصت أيضا إلى أن الأداة المستخدمة في الدراسة ثابتة وصادقة من خلال نتائج اختبار ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية واختبار المحكمين. وبعد اختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى أن الإطار المفاهيمي للمتغيرات لا تزال غير مستوعبة من طرف مجتمع الدراسة من خلال اختبار بيرسون للارتباط رغم وجود بعض الفروقات الجوهرية في إجابات فئات أفراد العينة كالخبرة المكتسبة والمؤهل العلمي والسن والمستوى الإداري، وخلصت الدراسة أيضا إلى أن الإدارة المحلية له تأثير واضح على كل من الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي، لا سيما عنصر الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي وذلك من خلال اختبار معامل الانحدار الخطي البسيط.

خاتمة

هدف هذا البحث إلى تبيان أهمية نظام الإدارة المحلية لولاية أدرار حالة لدراسة ما تطرقنا له في موضوعنا لفهم الاستخدام الرشيد للنفقات العمومية وخاصة نفقات التجهيز من قبل الهيئات المكلفة بتنفيذها حيث لا بد من إخضاع كل مرحلة من المراحل تنفيذ النفقة إلى الرقابة وذلك على حسن استغلال الأمتل لهذه النفقات في الإطار القانوني المعمول به وتحمل معنى الإشراف والفحص والمراجعة وهذا الاستخدام الرشيد للأموال العمومية.

والإدارة المحلية أداة فاعلة للمساهمة في إدارة النشاطات المحلية وإتاحة الفرصة للسلطة المركزية كي تتفرع للمسائل القومية المتمثلة في رسم السياسات العامة ومراقبة تنفيذها، وتعود نشأتها لزيادة وظائف الدولة الحديثة، مما أضرها لتحويل الإدارة المحلية بعض الأعمال للبت فيها على المستوى المحلي، ومرد هذا الاهتمام يعود لأفضلية الإدارة المحلية كونها أكثر النظم تحقيقا للمشاركة الديمقراطية وأكثرها كفاءة في إشباع الحاجات، إضافة إلى منح الفرصة للمواطن لكي يتدرب على تحمل المسؤولية، وتؤكد لنا من خلال دراستنا للإدارة المحلية أن الأسلوب الأنجح لتسيير الإدارة المحلية هو تطبيق اللامركزية الإدارية، الواجب ترقيتها ضمن مسعى ديمقراطي، باعتبار أنها تتمح للمواطن فرصة مشاركة السلطة المركزية في تسيير شؤونه. ومن خلال هذا نرى أن الرقابة المالية على ترشيد النفقات التجهيز ملزمة لمواكبة نظام العالم الجديد وقد لاحظنا أن الدولة تقوم بالإنفاق على الوجه الذي يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كان لا بد لها من فرض رقابة صارمة والتي هي الأخرى تتعدد صورها وتختلف الإدارات والأجهزة والمؤسسات القائمة بها من حيث الاختصاصات والسلطات بل بطريقة العمل أيضا.

واستنادا لإشكالية البحث التي تمحورت حول :

فيما يتمثل الدور الذي تلعبه الإدارة المحلية في الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي؟

ومما سبق تم استعراض الجوانب المشكلة لموضوع البحث والمتمثلة في الإدارة المحلية كمتغير مستقل، وأيضا الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي كمتغير تابع ، فإننا توصلنا إلى مايلي:

نتائج الدراسة:

أولا: النتائج العامة.

- في ضوء مراجعة الأدبيات واستنادا إلى التراكم المعرفي الذي تم استقراؤه، نستنتج ما يلي:
- إن نظام الإدارة المحلية نظام قديم لازم البشرية منذ أن ظهرت التجمعات السكانية على ظهر هذه الخليفة لغرض إدارة وتنظيم شؤون الجماعة.
 - أسندت مهمة الإدارة المحلية إلى سلطات محلية منتخبة تمثلت في الولاية والبلدية، ومنحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن وتلبية احتياجاته والنهوض بالمرافق المحلية.
 - الرقابة تهدف إلى حماية الصالح العام و الرقابة المالية كنوع من أنواع الرقابة تقوم به أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي.

ثانياً: نتائج دراسة الفرضيات.

من خلال دراسة المتغيرات المتعلقة بفروض الدراسة الميدانية يتبين لنا ما يلي:

✓ لا توجد فروق معنوية في تطبيق عمل الإدارة المحلية في مديرية الإدارة المحلية بولاية أدرار، ومن خلال الفرضيات الفرعية نجد لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة مديرية الإدارة المحلية بأدرار لمفاهيم الإدارة المحلية عند مستوى معنوية 5% عموماً هناك تطبيق لمفاهيمه في عينة الدراسة.

✓ لا توجد فروق معنوية في تطبيق عمل الرقابة المالية في مديرية الرقابة بولاية أدرار، ومن خلال الفرضيات الفرعية السابقة نجد أن لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة مديرية الرقابة المالية بأدرار لمفاهيم عمل الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي عند مستوى معنوية 5% عموماً هناك تطبيق لمفاهيمه في عينة الدراسة.

– يوجد دور مهم للإدارة المحلية في الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي في مؤسسة مديرية الإدارة المحلية بولاية أدرار، ويجب هذا على إشكالية الدراسة في إن كان هناك دور لتحقيق الميزة التنافسية لدى عمال المؤسسة في مديرية الإدارة المحلية بأدرار.

توصيات الدراسة:

في ضوء الاستنتاجات المتوصل إليها، تضع الدراسة التوصيات التالية:

1. ضرورة ضمان السير الحسن لمبدأ الرقابة على أعمال المجالس المحلية واحترامها للتشريعات والقوانين المعمول بها من طرف الإدارة المحلية.
2. ضرورة العمل على منح المزيد من الاستقلالية للمجالس المحلية لأداء دورها المنوط بها .
3. ضرورة عدم إغفال عصرنة الإدارة، وذلك بالاعتماد على النظم الحديثة في التسيير الإداري كاعتماد تقنيات المناجمنت العمومي وعقلنة الاختيارات العمومية من خلال دراسة المشاريع المبرمجة وإمكانية تنفيذها بحسب أولويتها وانجازها.
4. ضرورة منح صلاحيات أكثر للإدارة المحلية واتخاذ تدابير أكثر فعالية واستمرارية.

أفاق الدراسة:

ختاماً، هذه الدراسة لا تقدم رؤية كاملة ونهائية عن موضوع دور الإدارة المحلية في الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي وذلك باستخدام الاستبيان على عينة من افراد في الإدارة المحلية بولاية أدرار، ويرجع هذا لحدائث مفهوم الإدارة المحلية ولتوسع مفهوم الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي، وإمكانية دراستهما من عدة جوانب وأبعاد مختلفة، وبالتالي فهذه الدراسة هي بحاجة إلى أبحاث ودراسات أخرى مكملة لتسد القصور في الجهد والفهم. ونرى أن من أهم الدراسات التي تكمل هذا البحث هي ما تعلقت بالإدارة المحلية، كذلك الدراسات المتعلقة بالرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي، إضافة إلى الأبحاث التي تتعلق بالرقابة على نفقات التجهيز والتسيير وكذا آليات تطوير أداة الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالولاية.

قائمة المصادر والمراجع

1. أفالو وفاء، دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، حوكمة محلية وتنمية سياسية واقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.
2. أكرم إبراهيم حماد، الرقابة المالية في القطاع الحكومي، جبهة للنشر والتوزيع، العبدلي-عمارة جوهرة القدس-عمان - الأردن، بدون سنة نشر.
3. بن يطو رابح، الرقابة المالية ودورها في تسيير وتنفيذ نفقات ميزانية البلدية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016_2017.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 1، من الأمر 69/38، المؤرخ في 23 ماي 1969، المتضمن ميثاق الولاية المعدل، الجريدة الرسمية، العدد 44 لنفس السنة.
5. حسين مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
6. دراوش نادية، الإدارة المحلية وعملية إدارة التنمية في الجزائر المعوقات ومقاربات الإصلاح، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، سياسات عامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، 2014|2015.
7. رحموني محمد، النظام القانوني للإدارة المحلية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013|.
8. رشيدة بلجبل، مساهمة الرقابة المالية في تنفيذ عمليات ميزانية التجهيز، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2018/2019.
9. رشيدة بلجبل، مساهمة الرقابة المالية في تنفيذ عمليات ميزانية التجهيز، مذكرة لنيل شهادة الماستر، محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019.
10. زرواط فاطمة الزهراء، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، سنة 2014.
11. صفوان محمد المبيضين، الإدارة المحلية (التطوير)، دار اليازوري العلمية، 2013.

12. عبد الباسط علي حاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، بدون سنة نشر.
13. عبدالكريم مسعودي، تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.
14. قاشي يوسف، دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي، مجلة أوراق اقتصادية، بويرة، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019.
15. القانون 07_12، المؤرخ في سنة 2012، المتعلق بالولاية.
16. القانون 09_90، المؤرخ في 7 أبريل 1990، متعلق بالولاية.
17. المادة 16، المؤرخ في سنة 2016، المتعلق بالولاية.
18. المادة 35، من قانون 17_84، المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 1984/7/7.
19. المادة 5 من ق 90/21، من المتعلق بنفقات التسيير والتجهيز، الصادرة في 2020.
20. المادة 1، من القانون 12_07، المتعلق بالولاية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012.
21. المادة 6 من ق 21/90، المتعلق بالميزانية العامة للدولة، الصادرة في 2020.
22. محمد عبدالفتاح الصيرفي، مبادئ التنظيم والإدارة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، شارع الملك حسين، 2006.
23. ولاية أدرار، من الموقع الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org.wiki>، أطلع عليه بتاريخ 20 ماي 2021، على الساعة 22:08.
24. يوسف جيلالي، الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، المجلد 11، العدد 2019، 2.

ملاحقہ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة احمد دراية _ أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استبيان

في إطار إعداد مذكرة الماستر في تخصص تدقيق ومراقبة التسيير تحت عنوان " دور الإدارة المحلية على الرقابة في تنفيذ عمليات التجهيز العمومي " ومن خلال خبرتكم ومعرفتكم تم اختياركم من بين المؤسسات العاملة في الجزائر كعينة للدراسة في سبيل خدمة البحث العلمي ، ولدينا فناعة تامة في اهتمامكم بالإجابة على ما جاء في هذا الاستبيان من أسئلة، علما أن إجاباتكم ستساعدنا للوصول إلى نتائج ذات أهمية في الدراسة .

وفي الأخير تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

من اعداد الطالبين:

بوشيوان صبرينة

ديداوي هاجر

معلومات شخصية

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (X)

1. الجنس:

- ذكر انثى

2. العمر:

- أقل من 30 سنة من 30 إلى 40 سنة من 40 إلى 50 سنة أكثر من 50 سنة

3. المؤهل العلمي:

- الثانوي
 ليسانس
 ماستر
 دكتوراه

4. المستوى الإداري:

- الإدارة القاعدية
 الإدارة الوسطى
 الإدارة العليا

5. الخبرة العلمية :

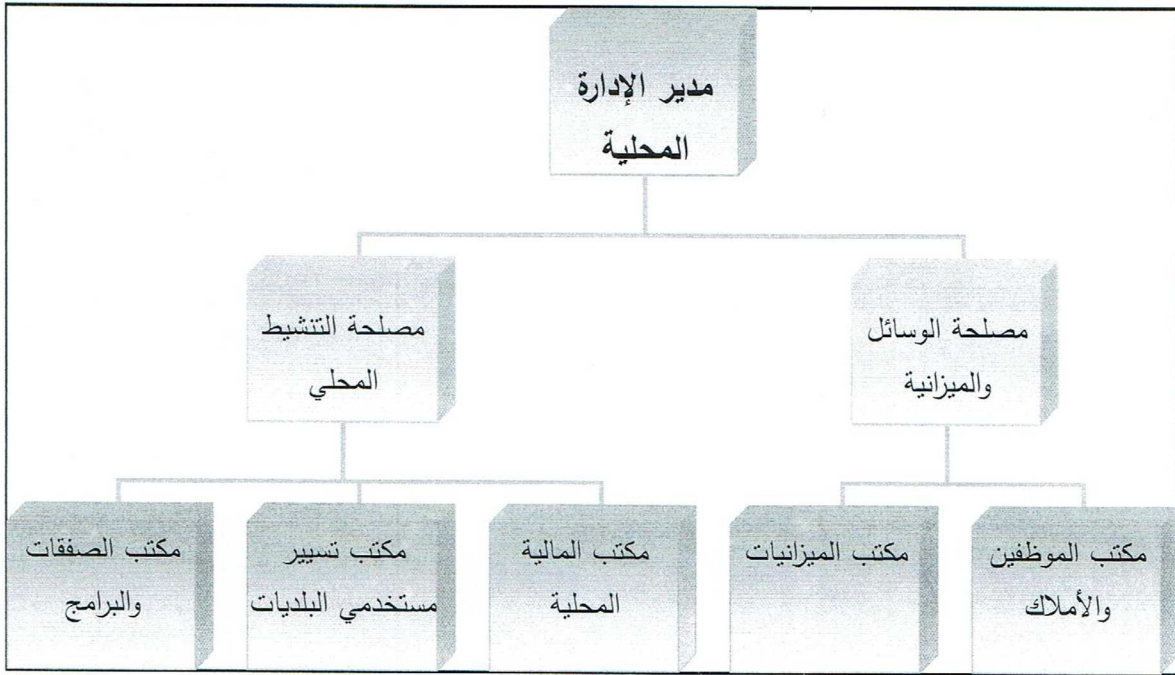
- أقل من 5 سنوات
 من 5 سنوات وأقل من 10
 من 10 سنوات وأقل من 15
 من 15 سنة وأقل من 20
 من 20 سنة فأكثر

المحور الأول: الإدارة المحلية.

السؤال	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
لتطوير نظام الإدارة المحلية يتم وضع خطط واستراتيجيات وسياسة عامة.					
يتم اقتراح النظم الخاصة بعمل السلطة المحلية طبقا للقانون ومتطلبات تنفيذية.					
لتطوير السلطة المحلية يتم دراسة تجارب وتطبيقات نظام اللامركزية في الدول الأخرى والإفادة منها.					
تعتمد الإدارة المحلية على التخطيط في وضع استراتيجياتها.					
تغطي الميزانية المالية للإدارة المحلية جميع المخططات والاحتياجات.					
هناك استقرار في الكفاءات التي تدير الإدارة المحلية.					
لتقييم أداء الوحدات الإدارية يتم وضع قواعد وقوانين إدارية.					
تتقل المعلومات بشكل رسمي من الأعلى إلى الأسفل.					
تعمل الإدارة المحلية على توظيف العاملين بشكل يتلاءم مع التخصص.					
تقوم التنمية الإدارية على تحديث القوانين والتنظيمات.					
مشاركة المواطنين في التسيير المحلي هو امر ضروري للإدارة المحلية.					
تقوم التنمية الإدارية على تدريب العنصر البشري لديها.					

المحور الثاني: الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العموم

السؤال.	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
يعتبر الإدارة المحلية في التسيير المالي للهيئات والمؤسسات العمومية ذات طابع إداري التي يتولى مراقبتها.					
تضع وزارة المالية ممثلا لها لدى لجان الصفقات العمومية.					
تتعاون الإدارة المحلية مع المكلف بمراقبة شرعية ملفات الالتزامات بالنفقات المحملة على ميزانيات التسيير والتجهيز.					
يحقق نظام الرقابة الداخلية دقة وسلامة الاعتمادات المالية.					
تلتزم الإدارة المحلية بإرسال عند نهاية كل سنة مالية حوصلة سنوية للوزارة المالية تخص نشاطاتها وأعمالها					
يضمن نظام الرقابة الداخلية التقليل من الغش والاختلاس ولا تلاعب في عمليات التجهيز.					
الإجراءات الرقابية تساعد على تنفيذ تطبيق الخطط والبرامج المقررة.					
النظام لرقابي الفعال يجنب المؤسسة الوقوع في صدام مع مختلف الهيئات الرقابية.					
يحقق نظام الرقابة للإدارة المحلية صدق التقارير المالية.					
تضمن الرقابة المالية الحفاظ على ممتلكات المؤسسة.					
تساعد الرقابة المالية على حفظ المال العام من خلال توجيه صرف النفقات في الأماكن المناسبة لها.					



ونستعرض نشاطات المديرية حسب المصالح كما يأتي:

أولاً: مصلحة الوسائل والميزانية

تتمثل مهام مصلحة الوسائل والميزانية فيما يلي:

- إعداد ميزانية التسيير والتجهيز في الولاية، بالتنسيق مع المصالح الأخرى المعنية، كما تسهر على تنفيذها حسب الكيفيات المقررة.
- دراسة واقتراح ووضع كيفيات تسيير المستخدمين والمعنيين لدى المصالح المشتركة للولاية.

- دراسة وتطوير عمليات تحسين مستوى المستخدمين وتكوينهم.

- التسيير الحسن والعقلاني والمحافظة على الممتلكات الثابتة والمنقولة

للولاية، وكذا التحيين الدائم والمستمر للوضعيات والوثائق المتعلقة بها.

ويسهر على تنفيذ المهام المذكورة اعلاه مكتبان هما:

1- مكتب الموظفين والأموال،

2- مكتب الميزانيات.

وتتمثل أهم نشاطات المصلحة فيما يلي:

I- تسيير الموارد البشرية:

يضطلع مكتب الموظفين والأموال بمهمة تسيير الموارد البشرية للولاية

ومصالحها المشتركة وكذا الدوائر.

يبلغ العدد الإجمالي للمستخدمين المسييرين من طرف المكتب 1036

مستخدما موزعين كما يلي:

ميزانية الدولة: 663.

ميزانية الولاية: 373.

المجموع	صيانة الطرق الولائية	متعاقدين	دائمين	
663		126	537	ميزانية الدولة
373	248	81	44	ميزانية الولاية
1036	248	207	581	المجموع

II-تسيير ميزانية الدولة

يتكفل مكتب الميزانيات بمهمة تسيير ميزانية الدولة، من خلال التزام النفقات وإصدار أوامر الصرف والتحويل الخاصة بـ:

-اعتمادات التسيير (الفصول: 31، 32، 33، 34، 35، 37 من ميزانية

الدولة)

-الحسابات الخاصة وهي:

- الحساب رقم 322/075 الخاص بصندوق تعويض ضحايا الإرهاب.
- الحساب رقم 322/042 الخاص بالكوارث الطبيعية.
- الحساب رقم 322/069-01 الخاص بالصندوق الخاص للتضامن الوطني.
- الحساب رقم 302/114 الخاص بصندوق الأموال الخاصة لحظائر بلديات الولاية.

الوضعيات المالية لهذه الاعتمادات والحسابات الخاصة تفصل في الجداول

المالية.

تعتبر مديرية الإدارة المحلية من بين المصالح المشتركة المكونة لأجهزة الإدارة العامة في الولاية.

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-265 المؤرخ في 06 سبتمبر 1995 المحدد لصلاحيات مصالح التقنيين والشؤون العامة والإدارة المحلية، وقواعد تنظيمها وعملها.

وتكمن المهام الأساسية لمديرية الإدارة المحلية في تنفيذ كل التدابير التي من شأنها أن تقدم دعما اسناديا يمكن المصالح الولائية من السير سيرا منتظما. تستند المديرية في مهامها إلى مخطط هيكلتي قوامه مصلحتين (02) اثنين، وخمسة (05) مكاتب كما يلي:

I- مصلحة الميزانية والوسائل

تتكون من مكاتبين:

1- مكتب الموظفين والأموال،

2- مكتب الميزانيات،

II- مصلحة التنشيط المحلي

تتكون من ثلاثة (03) مكاتب:

1- مكتب المالية المحلية،

2- مكتب تسيير مستخدمي البلديات،

3- مكتب الصفقات والبرامج.

IV-ممتلكات الولاية

تندرج المحافظة على ممتلكات الولاية من بين المهام الرئيسية لمكتب الموظفين والأموال.

1-الممتلكات المنقولة

تتمثل هذه الممتلكات في تعداد حظيرة المركبات والسيارات للولاية.

حيث يبلغ عدد المركبات 79 مركبة موزعة بين سيارات سياحية، رباعية الدفع وآليات وشاحنات.

معدل العمر للمركبات: 8.83 سنوات.

نسبة السيارات العاطلة: 16% .

5

أ-جدول إجمالي لتعداد المركبات:

ب-جدول وضعية حظيرة السيارات:

2-الممتلكات الثابتة

قرارات، مقررات، آراء

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1442 الموافق أول ديسمبر سنة 2020، يحدد التنظيم الداخلي لمديرية التقنين والشؤون العامة ومديرية الإدارة المحلية بالولاية، في مصالح ومكاتب.

إن الوزير الأول،

ووزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 19-370 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1441 الموافق 28 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمّم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-265 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1416 الموافق 6 سبتمبر سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات مصالح التقنين والشؤون العامة والإدارة المحلية وقواعد تنظيمها وعملها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 14-193 المؤرخ في 5 رمضان عام 1435 الموافق 3 يوليو سنة 2014 الذي يحدد صلاحيات المدير العام للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 18-331 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 22 ديسمبر سنة 2018 الذي يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،

يقرّان ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقاً لأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 95-265 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1416 الموافق 6 سبتمبر سنة 1995 والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد التنظيم الداخلي لمديرية التقنين والشؤون العامة ومديرية الإدارة المحلية بالولاية في مصالح ومكاتب.

الفصل الأول

مديرية التقنين والشؤون العامة

المادة 2 : تنظم مديريةية التقنين والشؤون العامة في ولايات الشلف وباتنة وبجاية وبسكرة وبشار والبليدة

والبويرة وتبسة وتلمسان وتيارت وتيزي وزو والجلفة وسطيف وسعيدة وسكيكدة وسيدي بلعباس وعنابة وقالمة وقسنطينة والمدية ومستغانم والمسيلة ومعسكر وورقلة ووهران وبرج بوعريّيج وبومرداس والوادي وسوق أهراس وتيبازة وميلة وعين الدفلى وغرداية وغليزان، في أربع (4) مصالح :

(1) مصلحة الشؤون العامة،

(2) مصلحة التنظيم العام،

(3) مصلحة تنقل الأشخاص،

(4) مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات.

المادة 3 : تضم مصلحة الشؤون العامة ثلاثة (3) مكاتب :

(أ) مكتب الانتخابات والمنتخبين،

(ب) مكتب الجمعيات،

(ج) مكتب التظاهرات العمومية.

المادة 4 : تضم مصلحة التنظيم العام ثلاثة (3) مكاتب :

(أ) مكتب حركة المركبات،

(ب) مكتب المؤسسات المصنفة والمهن المقتننة،

(ج) مكتب تنظيم الأسلحة والمواد المتفجرة.

المادة 5 : تضم مصلحة تنقل الأشخاص ثلاثة (3) مكاتب :

(أ) مكتب الحالة المدنية والخدمة الوطنية،

(ب) مكتب تنقل المواطنين،

(ج) مكتب تنقل الأجانب.

المادة 6 : تضم مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات

ثلاثة (3) مكاتب :

(أ) مكتب القرارات الإدارية ومداوات الولاية،

(ب) مكتب القرارات الإدارية ومداوات البلديات،

(ج) مكتب نزاع الملكية والمنازعات.

المادة 7 : تنظم مديريةية التقنين والشؤون العامة في

ولايات أدرار والأغواط وأم البواقي وتامنغست وجيجل

والبيض وإيليزي والطارف وتندوف وتيسمسيلت وخنشلة

والنعامة وعين تيموشنت، في ثلاث (3) مصالح :

المادة 13 : تضم مصلحة التنشيط المحلي ثلاثة (3)

مكاتب :

- (أ) مكتب مراقبة الميزانيات والحسابات البلدية،
(ب) مكتب تثمين الممتلكات البلدية،
(ج) مكتب النشاط الاجتماعي.

المادة 14 : تضم مصلحة الموارد البشرية ثلاثة (3)

مكاتب :

- (أ) مكتب تسيير المستخدمين،
(ب) مكتب التكوين،
(ج) مكتب مستخدمي البلدية.

المادة 15 : تضم مصلحة التخطيط ومتابعة البرامج
التنموية ثلاثة (3) مكاتب :

- (أ) مكتب الصفقات العمومية،
(ب) مكتبة البرامج التنموية،
(ج) مكتب الإعلام الآلي.

المادة 16 : تنظم مديرية الإدارة المحلية في ولايات أدرار
والأغواط وأم البواقي وتامنغست وجيجل والبيض وإليزي
والطارف وتندوف وتيسمسيلت وخنشلة والشعامة وعين
تموشنت، في ثلاث (3) مصالح :

- (1) مصلحة الميزانيات والممتلكات،
(2) مصلحة التنشيط المحلي،
(3) مصلحة الموارد البشرية.

المادة 17 : تضم مصلحة الميزانيات والممتلكات ثلاثة
(3) مكاتب :

- (أ) مكتب ميزانية الولاية،
(ب) مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة،
(ج) مكتب الوسائل العامة والممتلكات.

المادة 18 : تضم مصلحة التنشيط المحلي ثلاثة (3)
مكاتب :

- (أ) مكتب مراقبة الميزانيات والحسابات وممتلكات
البلديات،
(ب) مكتب متابعة الصفقات العمومية والبرامج التنموية،
(ج) مكتب الإعلام الآلي.

المادة 19 : تضم مصلحة الموارد البشرية ثلاثة (3)
مكاتب :

- (أ) مكتب تسيير المستخدمين،
(ب) مكتب التكوين،
(ج) مكتب النشاط الاجتماعي.

(1) مصلحة التنظيم العام،

(2) مصلحة تنقل الأشخاص والممتلكات،

(3) مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات.

المادة 8 : تضم مصلحة التنظيم العام ثلاثة (3) مكاتب :

- (أ) مكتب الانتخابات والجمعيات والتظاهرات العمومية،
(ب) مكتب تنظيم الأسلحة والمواد المتفجرة،
(ج) مكتب المؤسسات المصنفة والمهين المقتنة.

المادة 9 : تضم مصلحة تنقل الأشخاص والممتلكات
ثلاثة (3) مكاتب :

- (أ) مكتب الحالة المدنية وتنقل المواطنين،
(ب) مكتب تنقل الأجانب،
(ج) مكتب حركة المركبات.

المادة 10 : تضم مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات
ثلاثة (3) مكاتب :

- (أ) مكتب القرارات الإدارية ومداوات الولاية،
(ب) مكتب القرارات الإدارية ومداوات البلديات،
(ج) مكتب نزاع الملكية والمنازعات.

الفصل الثاني

مديرية الإدارة المحلية

المادة 11 : تنظم مديرية الإدارة المحلية في ولايات
الشلف وباتنة وبجاية ويسكرة وبشار والبليدة والبويرة
وتبسة وتلمسان وتيارت وتيزي وزو والجلفة وسطيف
وسعيدة وسكيكدة وسيدي بلعباس وعنابة وقالمة
وقسنطينة والمدية ومستغانم والمسيلة ومعسكر وورقلة
وهران وبرج بوعريريج وبومرداس والوادي وسوق أهراس
وتيبازة وميلة وعين الدفلى وغرداية وجليزان، في أربع (4)
مصالح :

- (1) مصلحة الميزانيات وممتلكات الولاية،
(2) مصلحة التنشيط المحلي،
(3) مصلحة الموارد البشرية،
(4) مصلحة التخطيط ومتابعة البرامج التنموية.

المادة 12 : تضم مصلحة الميزانيات وممتلكات الولاية
ثلاثة (3) مكاتب :

- (أ) مكتب ميزانية الولاية،
(ب) مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة،
(ج) مكتب الوسائل العامة والممتلكات.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى فعالية الإدارة المحلية كجهاز رقابي على الجماعات المحلية في الجزائر لاسيما من حيث الرقابة على نفقات التجهيز العمومي، واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل وجهات النظر لأفراد عينة من مديرية الإدارة المحلية وذلك من خلال توزيع استبيان يضم مجموعة من المحاور متعلقة بمتغيرات الدراسة، وتم تحليل واستخراج النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss، وخلصت الدراسة إلى الدور الكبير الذي تلعبه الإدارة المحلية في حماية المال العام لاسيما نفقات التجهيز العمومي. حيث أثبتت أنها تقوم بدور فعال غير أن البعض في الحاجة من المزيد من الإصلاحات لتفعيل دورها الرقابي وهذا حماية لمصالح المواطنين.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية، النفقات، التجهيزات العمومية، الرقابة المالية.

Abstract

The aim of the study was to demonstrate the effectiveness of local administration as a monitoring body for communities in Algeria, particularly in terms of the control of public processing expenditures. The study relied on the method of analysing the views of members of a sample of the Directorate of Local Administration through the distribution of a questionnaire containing a set of axes on the variables of the study. The results were analysed and extracted using the SPSS statistical analysis programme. The study found that the local administration played a significant role in protecting public money, particularly public processing expenses, as it proved to be instrumental, but that more corrections were needed to give effect to its oversight role and to protect the interests of citizens.

Key words: local administration; expenditures; public equipment; financial control